

# المورد



مجلة تراثية فصلية محكمة

تصدرها وزارة الثقافة والاعلام  
- دار الشؤون الثقافية العامة -

جمهورية العراق  
المجلد السابع والعشرون  
- العدد الثالث -  
١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

# المورد

مجلة نراثية فصلية محكمة

تصدرها وزارة الثقافة والاعلام - دار الشؤون الثقافية العامة - جمهورية العراق

المجلد السابع والعشرون - العدد الثالث - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

رئيس التحرير

الدكتور محمد عبد المطيب البقاع

## • في هذا العدد

- إن دوافع سيوييه الى القول بـ ( نظرية العامل ) كانت دوافع لغوية بحتة ترجع أول ما ترجع الى محاولته تأسيس نظرية توحد الظاهرة الاعرابية في الاسماء والافعال فتجعلهما يخضعان للظاهرة الاعرابية نفسها . ص ٦ .
- دراسة الفكر التخطيطي في بلاد الرافدين تمثل البحث عن الجنور والاصول الحقيقية للماضي لادراك المضمون الذي أوجد هذه الحضارة العريقة بهدف استلهاام النهج الصحيح في مسيرتنا نحو المستقبل . واعتماد التراث الحضاري لاقامة نهضتنا المعاصرة . ص ٢١ .
- اختلفت أسماء المدن ، والقرى ، والقصبات ، والقصور ، والحصون في كتب الباحثين في تاريخ الاندلس وآدابها ، ولاسيما لدى المترجمين . وفي عودة الى المراجع والمصادر المهمة التي وردت فيها تلك الاسماء ، كان فهرس ( اسماء الأماكن الاندلسية ) مرتباً على وفق حروف المعجم العربي يقابله الاسم الاندلسي لكي يفيد من ذلك الباحث والدارس والمترجم . ص ٤٨ .
- الالفت للنظر في رسالة الغفران حضور الحوار في بعض مقاطعها بشكل يكاد يطمس حكايتي الافعال والأقوال ، وهذا البحث محاولة للاستفادة من نتائج البحث السردى واللساني التداولي ، في الكشف عن البنية التي تنتظم حكاية الأقوال في هذا النص السردى العريق . ص ٩٨ .

المحرر

## الهيئة الاستشارية

الاستاذ هلال ناجي

أ. د. سامي مكي العاني

أ. د. محمود عبد الله الجادر

أ. د. عماد عبد السلام رؤوف

الاستاذ اسامة النقشبندى

مدير التحرير

د. هدى شوكت بهنام

علاقات التحرير

نبوية خليل

الاشراف اللغوي والتصحيح

خالد الخزرجي

التصميم والخراج الفني

جنان عدنان

• عنوان المراسلة

• دار الشؤون الثقافية العامة - الاعظمية - ص. ب. ٤٠٣٢

- بغداد - جمهورية العراق

الاسعار :

العراق : ٢٠٠ دينار . الأردن : ديناران . الامارات : ٣٠ درهماً ، اليمن : ٣٠ ريالاً . البحرين : ديناران  
مصر : ٣ جنيهات ، ليبيا : ٣ دينارين ، الجزائر : ٦٠ ديناراً . تونس : ديناران ، المغرب : ٣٠ درهماً

حق المشاركة السنوي :

١٢٠ دولاراً ، دول العالم الاخرى : ٢٠٠ دولار



# المفهوم التكويني للمعامل النحوي عند سيوييه

« دراسة وتحليل »



التكوين في النحو  
عند سيوييه  
للدكتور  
حسن عبد الغني الأسدي



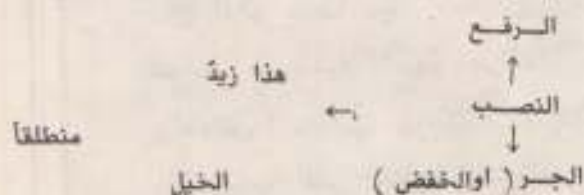
د. غالب فاضل المطلبي

كلية التربية / الجامعة المستنصرية

د. حسن عبد الغني الأسدي

كلية المأمون الجامعة

يحتل فيها كل اسم مقاماً يعينه . ولنا أن نزع هنا أن تلك النظرية لم تترك لنا من شيء سوى تلك المصطلحات التي ألفناها فلم ندقق في معانيها ولم ننعم النظر في علاقة بعضها ببعض . نعني بذلك مصطلحات النصب والرفع والجر ( أو الخفض ) . فهي مصطلحات إنما نشأت من إحساس ما بمفهوم المقامات أو الدرجات التي تستقر فيها الأسماء في الكلام على نحو ما :-



ومن الممكن أن يلاحظ في تلك المصطلحات أن النصب يظهر كأنه نواة تلك الدرجات فمنه يكون الرفع ومنه يكون الخفض ( ← ↑ ) ولعل محافظة سيوييه على تقديم النصب في ترتيبه لهذه المصطلحات شيء يعضد هذا .

ولنا أن نزع أيضاً أن نقطة ضعف مثل هذه النظرية كانت كامنة في أنها لم تكن توفر تفسيراً ( شاملاً ) . إذ إنها لا تستوعب الظاهرة الاعرابية في الأفعال ، وكان ذلك كان سبباً في اندثارها وتسيانها ، وسبباً في أن تظهر نظرية أخرى يكون في ميسورها أن تستوعب ظاهرة الاعراب في الأسماء والأفعال على حد سواء وأن تفسرهما تفسيراً واحداً ينزع بنا عن النظر في

أول إشارة إلى نظرية العامل كانت في الصفحة الثانية من الكتاب في ذلك الباب الذي غُنون بـ « هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية »<sup>(١)</sup> تكلم سيوييه فيه على العلامات الاعرابية التي هي النصب والجر والرفع والجزم على أنها آثار *traces* لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه «<sup>(٢)</sup> فربط بذلك الظاهرة الاعرابية ربطاً لا لبس فيه بنظرية العامل ، بيد أن المتأمل في تعليقات سيوييه يصدد ذلك يجد أن العامل عنده ذو طبيعة لغوية محض ، إذ كان عمله عنده في الأغلب قائماً على ما يصطلح عليه هو ( بالتعدي )<sup>(٣)</sup> أي خلق مجالات نحوية في داخل البنى النحوية لتستقر فيها المقولات *Cotegories*<sup>(٤)</sup> وهو أمر واضح الوضوح كله في كلامه على عمل الفعل داخل بنية الجملة ، وعنوانات أبوابه النحوية بعد مقدماته تشير إشارة مباشرة إلى هذا الأمر : إذ جعل الفعل هو المتعدي إلى الفاعل والمفعولين<sup>(٥)</sup> والمفعول المطلق<sup>(٦)</sup> وظرف الزمان<sup>(٧)</sup> وظرف المكان<sup>(٨)</sup> .

وأكبر الظن أن دوافع سيوييه بالقول بنظرية العامل كانت دوافع لغوية بحتة ترجع أول ما ترجع إلى محاولته تأسيس نظرية توحد الظاهرة الاعرابية في الأسماء والأفعال فتجعلهما يخضعان للظاهرة الاعرابية نفسها .

وثمة ظن في أن نظرية ما في تفسير هذه الظاهرة في الأسماء كانت قد وجدت - في أقل تقدير - عند نخاعة أوائل ، وكانت تلك النظرية تقوم على وجود مقامات أو درجات للأسماء في الكلام

المفعولات نفسها إلى النظر في البنى .

إن من المهم في هذا الشأن أن نشير إلى مسألتين نجد أن لهما أهمية عالية في تفسير سيوييه لمسألة الاعراب :-

الأولى : أن سيوييه يقدم في أغلب كلامه على الاعراب النصب على الجر والرفع . بل نكاد نزع أنه ما تنازل عن ذلك إلا في حالة تعلق الموضوع بحالة أعرابية غير النصب<sup>(١٧)</sup> ونخال أن ذلك كان بسبب من أنه كان ينتظر إلى أن عمل الفعل الذي هو عنده رأس العوامل كلها قائم على ( التمدي ) إلى المفعولات لا التمدي إلى الفاعل . إذ إن علاقة التمدي بين الفعل والفاعل عنده إنما هي ضرب من علاقة تلازم فظهور الفعل في الجملة ينشئ بالتلازم محلاً للفاعل بعده وهو محل لا يمكن أن يفرغ أبداً . بل لنا أن نذهب في هذا الأمر إلى القول إن إنشاء مثل ذلك المحل إنما هو سمة تعرف بها الفعل من غيره مما استعمل على معنى الفاعلية كاسم الفاعل أو اسم المفعول أو المصدر . يقول سيوييه في هذه العلاقة اللزومية « أن الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعل بغير فاعل »<sup>(١٨)</sup> ويقول أيضاً « ألا ترى أن الفعل لا يذله من الاسم والألم يكن كلاً »<sup>(١٩)</sup> ولا يفرغ الفعل عنده من الفاعل . يقول « وجميع ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلا على فعل قد عمل في الاسم . لأنك لا تلفظ بالفعل قارعاً »<sup>(٢٠)</sup> . وإذا كان للمتكلم أن يطلب حذف الفاعل من بنية الجملة لقصد ما قرأ عنصراً من المفعولات يحل محله سنداً إليه لا داعياً لأن الفاعل يبقى ملاحظاً على الرغم من انشغال محله بذلك العنصر . وقد ضرب لنا سيوييه في هذا الشأن أمثلة في أن يحل المفعول في محل الفاعل فيؤدي بذلك وظيفة نحوية مزدوجة هي أن يكون محتملاً لمحل الفاعل في البنية وأن يؤدي في الوقت نفسه وظيفته في المفعولية في المحتوى الدلالي . أو أن يحذف المفعول به أيضاً فيحل الظرف لتلك العلة محل الفاعل في التلازم ومثل سيوييه في هذا : صيد عليه يومان أي في يومين ، أو أن يحل المفعول المطلق في ذلك المحل كقوله : بسط عليه مرتان أو سير عليه سير شديداً . ويقول سيوييه : « فتقول صيد عليه يومان . وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين ولكنه اتسع واختصر »<sup>(٢١)</sup> فيلاحظ أنه يعتمد على بنية دلالية ولولا إدراك هذه البنية لما اتضح المراد وقوله ( اتسع واختصر ) إشارة إلى البنية النحوية الأساسية التي كانت عليها الجملة قبل التحويل . يقول سيوييه ( فمن ذلك قولك على قول السائل : أي سير سير عليه فتقول : سير عليه سير شديداً ، وضرب به ضرب ضعيف فأجريته مفعولاً والفعل له »<sup>(٢٢)</sup> بمعنى أن المحتوى الدلالي يكشف عن سياق لغوي يُظهر أن المفعول المطلق قد اسند إليه السير في سير عليه سير شديداً في حين بقي الفاعل ملاحظاً في هذا النمط وأن شغل الفعل بغيره . ويقول أيضاً « وسمعت من اتق به من العرب يقول بسط عليه مرتان ، وإنما أراد : بسط عليه العذاب مرتين »<sup>(٢٣)</sup> .

والمسألة الثانية : وجود ظاهرة أعرابية ( قبلية )<sup>(٢٤)</sup> في

الاسماء تكون فيها قبل دخولها في البنية النحوية وقيل تعرضها للعوامل المختلفة . فقد ذهب سيوييه إلى أن الاسماء كانت مشتملة على مظهر إعرابي هو ( أصل ) فيها قبل أن تدخل في البنية النحوية . وهو الرفع ، وهو عندنا لا يكون لعامل داخل على تلك الاسماء بل سمة مفعولية *Categorial Feature* أصيلة فيها . يقول بشأن الاسم في هذا الصدد « وأعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء . وإنما يدخل الناصب والرفع سوى الابتداء . والجار على المبتدأ ... فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد . والذكرة قبل المعرفة »<sup>(٢٥)</sup>

إن سيوييه من خلال نظريته التي جمع فيها النظامين الاعرابيين للاسماء والأفعال - قد عمل على إخضاع الأفعال لتصوراته الخاصة بالحالة الاعرابية القبلية للاسماء . كي يستطيع أن يفسر الاعراب بالرفع الذي يظهر على بناء يفعل . ونخال أن تمام ذلك كان من خلال إصرار سيوييه على الاصطلاح لأفعال هذا البناء بـ ( الأفعال المضارعة لاسماء الفاعلين )<sup>(٢٦)</sup> وتفسير تلك المضارعة في أنها كانت في المعنى . يقول « وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك لفاعل . حتى كأنك قلت : إن زيداً لفاعل فيما تريد من المعنى »<sup>(٢٧)</sup> وقال أيضاً « .. ألا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى »<sup>(٢٨)</sup> بيد أننا نلاحظ ههنا أن المعنى عنده إنما هو معنى الزمن . فكما أن اسم الفاعل مبهم الزمن ، وإذا عُرِي من قرينة ظرفية أو من تكوين عامل أو من إضافة صار إلى الدلالة على الحال . فكذلك أمر ببناء ( يفعل ) فهو مضارع له من هذه الجهة في أنه إذا عُرِي من القرينة الظرفية أو الإداة المخلصة كالسين وسوف خلص إلى دلالة على الحال . فكان سيوييه وجد في هذه المضارعة ما يدفع إلى أن يكون المضارع معرباً وإن يشتمل على صفة الرفع القبلية على النحو نفسه الذي يشتمل عليها فيه الاسم . يقول سيوييه « هذا باب وجه دخول الرفع على هذه الأفعال المضارعة للاسماء . إعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم على مبتدأ / أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة وكيونتها في هذه المواضع الزمتها الرفع . وهي سبب دخول الرفع فيها »<sup>(٢٩)</sup> فإن تكن هذه الأفعال في حالة الرفع فذاك هو الأصل فيها . وهي لغير عامل أحدث فيها الاثر . إذ إن ذلك الاثر يظهر عند تحولها إلى النصب أو الجزم . يقول « هذا باب الحروف التي لا يليها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها »<sup>(٣٠)</sup> .

وإذا تم لنا الاقتران بتلك القبلية الاعرابية : فإن ذلك يدل على أن ما اصطلاح عليه بالعوامل المعنوية إنما هو اختراع متأخر عن عصر سيوييه أو هو تعديل فلسفي أجراه نحاة متأخرون عنه صرعوا عن تلك القبلية فأخرجوا نظرية العامل السيبويهية من مجالها اللغوي الذي يُعنى بالعمل بوصفه رابطاً للبنية إلى مجال فلسفي يعنى بالعلة والمعلول .



إن قبلية ( الرفع ) جعلته يحتل في نظرية الاعراب السيوبيهية مرتبة أدنى من مرتبة ( النصب ) إذ إنه لا يكون أثراً اعرابياً الا في مجال المسند اليه ( بالمصطلح السيوبيهي ) وهو مجال تلازم يكون الفاعل او ما حل محله بالبنية التي تبدأ بفعل والمبنى عليه من الكلم في البنية التي تبدأ باسم ، فكان علاقة الاسناد بذلك تحافظ على الحركة الاعرابية قبلية التي هي ( الضمة ) بسبب من ذلك التلازم ، في حين ان النصب يمثل أثراً في شبكة من المجالات هي مجالات لا يولدها الا الفعل او حدثه ، فكان سيوبيه قد اراد بابرار النصب أن يشير الى أن عمل الفعل الحقيقي إنما يكون في ( انشاء ) مجالات المفعولات ، وبذلك يكون النصب هو الاثر الاعلى مرتبة في عمل الفعل ( الذي هو عامل فعال كبير على نحو ما سنذكر بعد حين ) ونخال ان سيوبيه قد قدمه لهذه العلة في ترتيبه للالفاظ الاعراب .

إن تقديم النصب على غيره عند سيوبيه سيختفي بعد ذلك ليتقدم الرفع عليه ، ولعل أول من اظهر ذلك ابن السراج ( ٣١٦ هـ ) في اصوله<sup>(١٢)</sup> ، جز الى ذلك تصور فلسفي في أن الرفع ثقل ، يقول ابو اسحاق الزجاج « إن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرتة وذلك ليقول في كلامهم ما يستقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون »<sup>(١٣)</sup> وكذا يقول ابو البركات الانباري « ان الفعل لا يكون له الا فاعل واحد ، ويكون له مفعولات كثيرة ، فمنه ما يتعدى الى مفعول واحد ومنه ما يتعدى الى مفعولين ومنه ما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل ، مع أنه يتعدى الى خمسة اشياء هي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول والحال وليس له الا فاعل واحد وكذلك كل فعل لازم يتعدى الى هذه الخمسة ، وليس له أيضاً الا فاعل واحد ، فإذا ثبت هذا فإن الفاعل اقل من المفعول والرفع اثقل والفتح اخف ، فاعطوا الاقل الاثقل والاكثر الاخف ليكون ثقل الرفع موازياً لقلته الفاعل وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول »<sup>(١٤)</sup> ، فكان نظرية العامل قد أخذت بعد سيوبيه طريقاً أخرى ، واعيدت صياغتها في منهجية جديدة خرجت بها من حقلها اللغوي الى حقل فلسفي ينزع الى أن يكون النحو ضرباً من المحاكمة العقلية او المناقشة المنطقية ، ولم تجد في العامل سوى وظيفة واحدة هي ( الاثر ) ، فإذا وجدت أثراً ولم تجد عاملاً سابقاً عليه احتالت لنفسها في أن تجد عاملاً معنوياً أوجد ذلك الاثر ، وهكذا ظهر عاملان معنويان هما ( الابتداء ) و ( التجرد ) او ( التعري )<sup>(١٥)</sup> ليفسرا لنا ظهور الرفع في المبتدأ وبناء ( يفعل ) المتجرد من الناصب والجازم وبذلك اعيدت صياغة ( الاعراب القبلي ) الذي فسر سيوبيه به الرفع في المبتدأ من الاسماء والرفع في بناء يفعل المبتدأ به ابدأ صياغة اخرجته من اطاره اللغوي .

إن تلك الصياغة قد صدف عن جوهر فكرة ( العمل ) بمفهومها اللغوي الذي يعني القدرة على انشاء مجالات نحوية Syntactic Fields داخل البنى النحوية ، فنقلت نظرية العامل من

نظرية تفسر تكون تلك البنى وترتبط بين مفهومي المقولة Category والبنية Structur في تصور تحوي واحد الى نظرية ذات نزعة شكلية تحاول أن تجد مسوغاً فلسفياً لا لغوياً لظهور العلامات الاعرابية ، وفي الحق ان هذا المنحى الفلسفي كان موضع نقد شديد من ناحية شتى : من القدماء كان ابن مضاء ( ت ٥٩٢ هـ ) أول من هاجم في كتابه ( الرد على النحاة )<sup>(١٦)</sup> فكرة العوامل صراحة ، ولعل ذلك كان بسبب من مذهبه الذي ينزع الى عدم تبني آليات باطنية لفهم النصوص ، لان النصوص ظاهرة واضحة بنفسها ، ثم تجاوزت هيمنة لفظية النص عنده النصوص الدينية الى الفهم الظاهري لسائر النصوص ومن ثم نرى ابن مضاء بل نرى أهل الظاهر عامة قد نحووا الى أن يفهموا اصطلاح ( العامل ) فهماً يخرجهم من حقله اللغوي الى الحقل التكويني الخاص بخلق الأفعال . لقد فهموا أن العامل يعني الفاعل ولما كان الفاعل الحقيقي هو الله ( عزت قدرته ) وهو على نحو ما يعتقدون خالق جميع الأفعال وجب إلغاء هذه الفكرة وتبع ذلك إلغاء العلل لان العلة الاولى هي ارادة الله<sup>(١٧)</sup> . بيد أن ابن مضاء لم يكن أول من بذر تلك البذرة في أن العامل إنما هو الفاعل ، إذ سبقه الى ذلك ابن جني ( ت ٣٩٥ ) الذي كان أكثر احترازاً في هذه المسألة فربط الاعراب بالمتكلم نفسه فهو عنده العامل الحقيقي<sup>(١٨)</sup> ، وعلى اية حال فقد تحول العامل عند ابن مضاء من آلية ربط في البنية النحوية الى معضلة كلامية . ومن المحدثين كان المرحومان ابراهيم مصطفى<sup>(١٩)</sup> والدكتور مهدي المخزومي<sup>(٢٠)</sup> - بسبب من نزعة لغوية خالصة وبتأثير مباشر من سيادة المنهج الوصفي - أكثر النحاة المعاصرين هجوماً على نظرية العامل بصيغتها التي ظهرت بعد التحول عن الفكر السيوبيهي ، لقد حاول المرحومان العودة بالنحو الى ما تصوّراه أنه منابعه الاولى ، وفي ضوء تفسيرات كوفية ( عند الدكتور مهدي المخزومي على نحو خاص ) أن يجدا تفسيراً آخر للظاهرة الاعرابية في أن حركات الاعراب إنما كانت تمثل علامات Markers لا آثاراً traces لمعان نحوية ، ونزعم ان تفسيرهما لا يخرج بهما بعيداً عما اصطالحنا عليه بالمجالات النحوية وهو صلب نظرية العامل بصيغتها السيوبيهية ، بيد أننا يمكن أن نلاحظ في هذا الصدد امرين :

الاول : انهما لم يفصلا نظرية العامل السيوبيهية ذات الصيغة اللغوية المحض عن نظرية العامل التي ظهرت بعد سيوبيه ، فكان هجومهما منصباً على النظرية عامة من غير أن يشيرا الى وجود نظريتين مختلفتين في النظر والمنهج ، وان ما جاء به إنما يعود في اصوله الى النظرية السيوبيهية نفسها ، والثاني : ان ثمة نقصاً أساسياً في نظريتهما عن تلك الآثار الاعرابية إذ إنهما عادا بها من نظرية تعنى بالبنية أساساً ثم يبني مقولية ثانياً الى نظرية تعنى بالمقولة الاسمية ونظام اعرابها ، فخلصت تلك النظرية الى تفسير الظاهرة الاعرابية في الاسماء حسب . آفا



الافعال فقد كانت في رأي الدكتور المخزومي ( رحمه الله ) لا تتحمل المعاني الاعرابية إذ لايسند اليها ولايضاف اليها ولا تكون مفعولاً<sup>(٢٦)</sup>

إن تقويمنا لهذه التصورات لا يخرج بعيداً عن مفهوم المجالات النحوية ، وهو جزء من نظرية العمل في هذا التحليل الذي ندعو اليه وربما كان ضياع التصور الاول ( مفهوم الربط ) قد اكتسب بعداً جديداً بعد الرفض الذي اعتمدته الوصفيون من الباحثين العرب برفضهم مسائلتي التقدير والتعليل للظواهر اللغوية على ان بعض الباحثين وهو د . نصر حامد ابو زيد قد عثر تعبيراً دقيقاً الى حد ما عن ذلك المفهوم الاول الذي وصفه سيبويه ، بقوله « ان العامل مفهوم ذهني لتفسير ظاهرة لغوية هي علاقة كلمة بكلمة داخل الجملة »<sup>(٢٧)</sup> على ان هذا المفهوم يقف جنباً الى جنب مع البديل الذي كان اقترحه الدكتور تمام حسان في محاولته لإعادة وصف قواعد اللغة العربية وصفاً جديداً زاوج فيه بين المبني والمعنى قرأى أن تُسقط نظرية العامل وان تقام القرائن المعنوية واللفظية مقامها ، ويعنى بالقرائن النحوية : الاسناد والتعدي والغائية والصمية والظرفية والتقوية والملابسة والتفسير والاخراج والخلاف والنسبة والتبعية ، والقرائن اللفظية : العلامة الاعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والاداة والتنقيص<sup>(٢٨)</sup> . وكان عمل الدكتور تمام على نحو ما رآه فعل لما حصل عند المتأخرين من نحاة العربية من هيمنة جانب واحد من نظرية العامل ، هو الحركة الاعرابية .

إن فهم ( العامل النحوي ) فهماً يجعله المفهوم الذي تقوم عليه عمليات الربط في البنية النحوية لم يكن مفهوماً بعيداً عن تصورات النحاة القدامى ، بل ان ابن مضاء الذي سعى الى طرد نظرية العامل بتأثير عقيدتي واضح ، قد ادرك ذلك الامر ، يقول : « فإن زعم النحويون أنهم لم يريدوا بقولهم في أزيداً أكرمته ، وما تشبهه أن أكرمت الذي انتصب به زيد مرأى الممتكلم ، ولا أن الكلام ينصب بونه ، وإنما هو شيء موضوع مصطلح عليه ، يتوصل به الى التنطق بكلام العرب ، كما فعل المهندسون حين وضعوا خطوطاً مصنوعة - هي في الحقيقة اجسام - مواضع الخطوط التي هي أصول لا اعراض لها ولا أعماق ونقطاً - هي أيضاً اجسام - مواضع التنطق ، التي هي نهايات ، والتي هي لا اطوال لها ولا اعراض لها ، وقدرنا في الفلك دوائر ونقطاً ، وتوصلوا بذلك الى البيان على ما ارادوا أن يبرهنوا عليه ، ولم يخل أيقاع هذه مواضع تلك بما قصدوا ، بل حصل اليقين للمتعلمين تلك الصنعة ، مع معرفتهم بوضع هذه مواضع هذه »<sup>(٢٩)</sup> لكنه لم يرضى قول النحويين لأن النحويين ( ليس بهؤلاء - يعني المهندسين - ، أنهم قالوا : إن كل منصوب لا بد له من ناصب لفظي فإن جعلوا هذه المنحوتات التي لا يجوز اظهارها معدومة على الاطلاق في التنطق في الآراء والكلام تام نونها ، فقط ابطلوا ما ادعوه من أن كل منصوب لا بد له من ناصب ، وايضاً فإن وضع الاجسام مواضع المنحوتات والتنطق الهندسية تقريب وعون للمتعلم ، ووضع هذه

العوامل لاشيء فيه من ذلك بل تقدير وتخييل »<sup>(٣٠)</sup> فابن مضاء وان أشجع صدراً فقبل الافتراض والتقدير بالخطوط والنقط عند المهندسين لم يتسع صدره في أن يقبل ذلك من النحويين ، وذلك يؤكد الموقف العقيدتي تجاه هذا العامل الذي تحول الى ( فاعل ) على أن ابن مضاء قد نزع الى ان يكون الرفض مسوغاً بتمام معنى الكلام ، مهملأ بناء الجملة وراء ذلك ، إذ يكون الكلام مجرد لفظ غير مفهوم فيما لو انتقض ذلك التصور القبلي لبناء الجملة .

وبعد فإذا كان مفهوم العامل قد اتضح في أنه المفهوم الرابط لمكونات الجملة فإننا هننا سنرى أن الباحثين جميعاً لم يتنبهوا الى الاساس الذي أقام عليه مؤسس نظرية العامل ( سيبويه ) فكرته عنها ، والى المسوغ الذي استوجب ظهورها والاصرار عليها كما هو واضح في كتابه<sup>(٣١)</sup>

### مفهوم العامل وصلته بتكون الجملة ( الصفة الخطية للعامل ) :

يرى سيبويه أن البنية الاساسية للكلام الذي هو المفهوم من قوله « ولايجد الممتكلم منه بُدأ »<sup>(٣٢)</sup> مكونة من لبنتين ( نشير الى أننا نستعمل مصطلح لبنة لقصد سياقي بيانه ) هما : المسند والمسند اليه : على الترتيب الخطي الآتي :  
بنية الجملة الاساسية : المسند + المسند اليه  
وتتحقق هذه البنية في الكلام في نمطين اساسيين هما :  
١ . النمط الاسمي : الاسم المبتدأ به + المبني عليه  
٢ . النمط الفعلي : الفعل المبتدأ به + الفاعل ( المبني عليه )

وقد قدم لنا سيبويه في هذا الصدد تصوراً جديراً بالتأمل مصحوباً بطائفة من المصطلحات التي تعومل معها ببداهة جليلة فصارت مما كانه قد انسلخ من دلالة ، يقول « هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل ، فُتْم أو آخر ، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم . فإذا بنيت الاسم عليه قلت : ضربه بُدأ وهو الحد ، لأنك تريد أن تعمله ، وتحمل عليه الاسم ، كما كان الحد : ضرب زيد عمراً ، حيث كان زيد اول ما تشغل به الفعل وكذلك هذا اذا كان يعمل فيه . وان قدّمت الاسم فهو عربي جيد ... فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت زيد ضربه ، فلزمته الهاء ، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت عبد الله منطلق ، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به . فأنما قلت : عبد الله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل وورفعته بالابتداء »<sup>(٣٣)</sup> فإذا انعمنا النظر وجدنا أننا نقف بأزاء عملية انشائية تتمثل في اقامة بناء ، يقوم البناء فيه بوضع اللبنة الاولى ( الاساس ) على الارض ثم يضع عليها اللبنة الثانية<sup>(٣٤)</sup> ولا غرو في ان هذا التصور قائم على النظر الى طبيعة اللفاظ التي نحا سيبويه الى ان يستعملها وهي : المبني على الفعل ، المبني على الاسم ، بنيت ، الحد<sup>(٣٥)</sup> عمله ، تحمل عليه الفعل ،



فهم الجملة فهماً يتبني ترتيب ( خطية ) الجملة المنطقية في كونها قضية حملية أي :

القضية الحملية = الموضوع + المحمول

لاخطية تكون الجملة المرتبط بالعامل المتقدم أبداً ، إذ إن اللبنة الأولى ستتخذ موقعا مهما بوصفها مايقوم بعملية البناء من داخل ذلك البناء فهي الأساس الذي يُعتمد عليها لوضع ( المبني عليه ) ليمثل اللبنة الثانية في ذلك البناء . ومن هنا كان مصطلح العامل موحهاً نحو اللبنة الأولى التي تتخذ موقع الابتداء ، وتكون إما مقولة فعلية وإما مقولة اسمية العامل الذي سيكون الجملة ويقيم جدارها .

ولعل من الطريف أن نجد أن لفظة ( العامل ) كانت تستعمل في أيام سيبويه - على نحو خاص - للإشارة إلى البناء الذي يبني باللبن ، فهي تدخل في جملة ألفاظ الحقل الإنشائي التي استعملها سيبويه في النص المتقدم ذكره . وقد ورد في كتاب العين في مادة ( عمل ) قول الخليل : « عمل عملاً فهو عامل ، واعتمل لنفسه : عمل لنفسه ... والعمالة أجر ما عمل لك ... والعملة : الذين يعملون بأيديهم ضرورياً من العمل حفرًا وطيناً ونحوه »<sup>(١٨)</sup> فهو يشير إلى استعمال الطين خاصة إلى أن يقول : « وأعملت إليك المطني .. اتعبتها فلانة يعمل رأيها ورمحها وكلامه ونحوه ، عمل به ، والبناء يستعمل اللبن إذا بني »<sup>(١٩)</sup> وجاء في مختار الصحاح قوله : « قلت : قال الأزهري : يقال ( استعمل ) فلان اللبن إذا بني به بناء »<sup>(٢٠)</sup> .

بهذا يكون العامل في المصطلح السيبويهي مصطلحاً تكوينياً أو إنشائياً على وجه التحديد ، فكما أن وضع اللبنة الأولى ( الأساس ) سيكون مكاناً تحل فيه اللبنة الثانية ( تلك المبينة على الأولى ) بالتلازم فكذلك البناء للجملة فإن وجود المبني ( المبتدأ اسماً أو فعلاً ) سيكون مجالاً تشغله مقولة ( المبني عليه ) . إن هذا المفهوم التكويني للعامل عند سيبويه يعبر به عن المسلك الذي تسلكه المقولة الاسمية في حالة الابتداء بها أو المقولة الفعلية التي يبتدأ بها أبداً . إذ يفرغ الابتداء بها إلى تكوين مجالات تشغلها مقولات أخرى ، بيد أننا نلاحظ في هذا الصدد أن تكون مجالات الجملة التي تبدأ بمقولة اسمية سيكون محدوداً إلى حد ما وهو مايمكن أن نسميه هنا بالبنية الافتراضية الصغرى للجملة وتتألف من :

[ مسند ] + [ مسند إليه ]

زيد مجتهد .

أي أنها متألفة من مجال ابتدائي أو متقدم هو [ المسند ] ومجال ملازم له هو مجال [ المسند إليه ] . في حين أن الجملة التي تبدأ بمقولة فعلية ستكون قادرة على الامتداد في إنشاء مجالات أخرى لما نطلق عليه المعقولات والظروف والمتعلقات مكونة مايمكن أن نطلق عليه هنا بالبنية الافتراضية الكبرى المتألفة من :

بني على الأول ، ارتفع به ، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء . وفيما لو أخذنا بنظر الاعتبار المصطلحات الخاصة بالحالات الاعرابية وهي : النصب والخفض ( الجر ) والرفع ، ونظرية المقامات أو الدرجات التي سبقت الإشارة إليها في بداية البحث لتعزز الأمر وكان فيه مزيد من الايضاح . فكان تكون الجملة قام عند سيبويه على انعكاس لفكرة خارجية هي ( البناء ) . وكان سيبويه قد فهم أن الجملة بناء يرتفع بالتدرج على وجه الأرض . والملاحظة هنا أن اللبنة الأولى ترتفع عن الأرض ثم ترتفع الثانية بوضعها على اللبنة الأولى في مكان ما كان ليوجد إلا بوجود لبنة الأساس . وينظر هذا الارتفاع ارتفاع الحالات الاعرابية المصطلح بها للفعل والفاعل والمبتدأ والمبني عليه ( وهو الخبر باصطلاح المتأخرين ) : فكلها مرفوعة على الكيفية السابقة . ونعني بالفعل هنا ماكان خاضعاً للظاهرة الاعرابية أي الفعل المضارع لاسماء الفاعلين .

ويقول سيبويه في بناء الفعل على الاسم ( أي : زيد ضريته ) وهو المناظر لـ ( عبد الله منطلق ) « فهو ( أي : ضريته ) في موضع هذا الذي بنى على الأول ، وارتفع به ، فإنما قلت : عبد الله ، فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ، ورفعته بالابتداء »<sup>(٢١)</sup> ويقول « فالمبتدأ ابتدء لبني عليه كلام والمبتدأ والمبني عليه رفع ... »<sup>(٢٢)</sup> علماً بأن لفظة ( بني ) ومشتقاتها تكاد تكون أكثر الألفاظ وروداً في الكتاب<sup>(٢٣)</sup> . وما ينبغي - في هذا السياق - أن نهمل أن في هذه الاشارات تأكيداً على موقع الابتداء ( الأول المبتدأ به ) الذي يشغله المسند دائماً - عند سيبويه سواء كان فعلاً أم كان اسماً - إذ لهذا الموقع خصوصية واضحة في العمل ، وتزداد الصورة استكمالاً إذا لاحظنا دلالة المصطلحين العاميين لطرفي البنية وهما ( المسند والمسند إليه ) : إذ إن استعمالتهما اللغوية تشير إلى إدراجهما في ضمن الحقل الخاص بالفاظ ( البناء والانتاء ) المتقدم ذكرهما : إذ تتكسب معاني المادة اللغوية<sup>(٢٤)</sup> التي اشتقا منها بمعنى الارتفاع والاعتماد ، ويسمى الجبل مسنداً وهو سنبس بالارتفاع والاعتماد معاً ، ويسمى الزمان مسنداً : لأنهم يستندون إليه الحوادث فيقولون : كان كذا في زمان كذا . ولهذا سيكون المسند إليه بمعنى المعتمد عليه والمرتفع به وهو المبني عليه . وما ينبغي هنا أن نسير مع تلك الطائفة من الباحثين التي ذهبت إلى أن المسند عند سيبويه مصطلح يضم الفعل والخبر ( المبني عليه ) ، وأن المسند إليه يضم الفاعل والمبتدأ : إذ إن الحقيقة غير ذلك ، فالمبتدأ عند سيبويه مسند والمبني عليه ( الذي قد يكون خبراً في حالات ) مسند إليه . ومن ذلك قوله : « فالمبتدأ الأول والمبني مايعده عليه فهو مسند ومسند إليه »<sup>(٢٥)</sup> ويقول أيضاً : « فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه »<sup>(٢٦)</sup> . وكان الأمر كذلك في الباب الخاص بالمسند والمسند إليه وهو الباب الثالث من أبواب المقدمة . وهو شيء خالفه فيه النحاة بعده جميعاً ونحال أن ذلك كان نزوعاً منهم في



[ المسند ] + [ المسند إليه ] ← [ مفعول  
لـ ] ← [ مفعول ثانٍ ] ← [ مفعول ثالث ] ← [ مفعول  
مطلق ] ← [ مفعول فيه ظرف زمان ] ← [ مفعول فيه ظرف  
مكان ] ← [ حال ] ← [ مفعول معه ] ← [ مفعول لاجله ]

فكان هذا الامتداد كان علة أن يخص سيبويه الفعل بصفة مهمة جداً اصطلاح عليها هو بـ ( التعدي )<sup>(١١)</sup> وعلة أن يجعل الكلام عليه وعلى تعديته صلب مادة الكتاب ، ذلك أنه كان على نحو ما نزع يري فيه نواة الخروج من البنية الافتراضية الصغرى الى البنية الافتراضية الكبرى ، أي نواة الخروج من اللزوم الى التوليد .

إن قبليّة الاعراب في المسند ولزوميته في المسند إليه في البنية الافتراضية الصغرى أمر يدفع بنا دفعا إلى الاعتقاد بأن سيبويه قد عد تلك الجملة أصلاً وعدّ البنية الافتراضية الكبرى فرعاً عليها ، تطورت عنها بتحول المسند من الاسمية الى الفعلية ابتداءً بالتحوّل إلى المضارعة التي هي مرحلة بين الاسمية والفعلية في المعنى . إذ إن بناء يفعل مثله مثل اسم الفاعل يشتمل على معنى حدثية الفعل ومعناه الزماني المبهم الذي يطلب التخصص بقرينة ما ولقد أشرنا إلى شيء من ذلك في الكلام على المعنى الزماني في بناء يفعل ومضارعه للمعنى الزماني في بناء اسم الفاعل .

إن ما يشير أيضاً إلى هيمنة الصفة الخطيّة في تكوين الجملة عند سيبويه إذ لا تقوم اللبنة الثانية إلا بوجود اللبنة الأولى في ذلك الموقع المبتدأ به كون العامل المسؤول عن فتح مجال المعنى عليه ( المسند إليه ) صفة لازمة في نظر سيبويه وبذا يتحوّل موضع الابتداء عنده إلى صفة لازمة في ذلك الضرب من العوامل ، ولا فرق في ذلك بين مقولة اسمية أو مقولة فعلية . ويكون الكلام هو ما اشتمل على تلك العلاقة التكوينية المولدة لسجلات أما بقية العلاقات كالأضافة مثلاً فلا تنشأ كلاماً ، لأنها لا تنشأ مجالاً مبنياً عليه ، بل هي علاقة فرعية ترتب فيها الحكم داخل العلاقة الأشمل والأوسع . وستكون طائفة من مجالات السمية الافتراضية الكبرى مجالات غير واجبة الظهور ، أي أنها اختيارية Optional كالحال مثلاً إذ يقول سيبويه : « فاقاضيت بعتت ونحوهما : فإنّ الاسماء بعدها بمنزلة المبني على المبتدأ ، ولما تذكر قائماً بعدما يستقني الكلام وينتصب على أنّه حال »<sup>(١٢)</sup> وذلك قولك : ضربته إياه قائماً .

ومن كلام سيبويه الذي يبيّن به القدرة التكوينية للعامل قوله في ( هو خلقك ، وزيدٌ خلقك ) « والعامل في خلف الذي هو موضع له والذي هو في موضع خبره ، كما إنك إذا قلت : عبد الله أخوك . فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه ، وبه استغنى الكلام ، وهو متصل عنه »<sup>(١٣)</sup> فـ ( خلقك ) لا ترتبط دلاليّاً بالمبتدأ ( هو ) لكنها لما شغلت موضع الخبر ( وهو موضع يبنى ههنا على المبتدأ ) وبه يستغنى الكلام كما استغنى في ( عبد الله )

بالآخر على الرغم من انفصاله عنه بمعنى أنه لم يكن ( المبني على المبتدأ أي : هو هو ) . وكان سيبويه لهذا يرى أن انتصابها قد جاء من جهة دلالتها على كونها « موقوف فيها ومكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها كما أنّ العلم إذا قلت : انت الرجل علماً ، عمل فيه ما قبله ، وكما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت : عشرون درهماً »<sup>(١٤)</sup> وهو المعنى نفسه الذي ينصب به الحال والمفعول معه .

ويشير سيبويه إلى تلك القدرة واستلزامها الوظائف بقوله ( مواصلة للنصّ الأول ) : « ومثل ذلك قوله جل ثناؤه : ( وأما ثمود فهديناهم ) ( فصلت / ١٧ ) وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معيّناً في المضمر ، وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن : لأنك لم تشغله بشيء »<sup>(١٥)</sup> فالفعل يبنى له مجالات تشغلها المقولات الاسمية ، ولولا أن شغل الضمير الفعل لعمل في الاسم الأول ( أي : ثمود ) .

ويلمح سيبويه إلى الآثار التي توجدها نزعة المتكلم في الاستعمال اللغوي بقوله : « وإذا قلت : زيدٌ لقيت أخاه . فهو كذلك ، وإن شئت نصبت ، لأنه إذا وقع على شيء من سببه فكانه وقع به . والدليل على ذلك : أنّ الرجل يقول : أهنت زيداً بإهانتك أخاه . وأكرمت بإكرامك أخاه . وهذا النحو في الكلام كثير . يقول الرجل إنما أعطيت زيداً ، وإنما يريد لمكان زيد أعطيت فلاناً »<sup>(١٦)</sup> فبعد أن يقر سيبويه جواز ( زيداً لقيت أخاه ) على النصب : مع أن الفعل قد اشتغل بـ ( أخاه ) نحسّر إلى تبلي النظرية الاجتماعية في صلات القرى ، وإنك إذا نصبت أخاه فإنه ينتصب لما بينها من نسب وسبب ، وهو ما يعني وجود بعدٍ مرتبطٍ بالمتكلم نفسه لنظرية العامل ما يتبقي إهماله . لكن سيبويه لا يقف عند هذا المستوى الوظيفي للغة ، بل يرى مستويين افتراضياً لهذا التركيب بقوله : « وإذا نصبت : زيداً لقيت أخاه . فكانه قال : لا يست زيداً لقيت أخاه ، وهذا تعثيل ولا يتكلم به »<sup>(١٧)</sup> .

إنّ مما نأسف عليه أن تصورات سيبويه عن نظرية العامل لم تجد مكانها في النظر النحوي العربي ، في حين أنها تمثل فيما نزع نظرية متقدمة في التفكير اللغوي ، وفي فهم عمليات الربط والتكوين في اللغة نفسها .

والآن أيمن لنا أن نعيد صياغة تلك النظرية صياغة نقترّب بها من روح العصر ، إن ما يأتي يمثل افتراضاً متواضعاً في هذا لسان :

١ - تُعنى هذه الصياغة أول ما تُعنى أن يُنظر للعامل لا من جهة الأثر ( trace ) الذي يخلفه حسب ؛ ولكن من جهة العمل ( government ) باعتبار العمل ممثلاً لعمليات الربط ( binding Processes ) التي تتكون عن طريقها البنى النحوية ( Syntactic Structures ) أي أن العمل ههنا يمثل قدرة مقولة ما على اجتلاب مقولات أخرى ( Categories ) إلى بنية جملة وربطها بعضها مع بعضها الآخر ، بمعنى خلق أو إنشاء مجالات ( fields ) لتشغلها تلك المقولات . إنّ مقولة الفعل الماضي ( ضرب ) يمكن أن تنشئ مثلاً مجالات مربوطة بها هي على



النحو الآتي :

الفعل الماضي ضرب + [ مجال مسند إليه تحل فيه مقولة اسمية ] - [ مجال مفعول به تحل فيه مقولة اسمية ] - [ مجال مفعول مطلق تحل فيه مقولة مصدرية ] - [ مجال ظرفي زمني تحل فيه مقولة ظرفية زمانية ] - [ مجال ظرفي مكاني تحل فيه مقولة ظرفية مكانية ] .

الصورة المتحققة : ضرب زيدٌ عمراً ضرباً أسس في الدار وهو أمر يوضح أن البنية ليست أمراً جاهزاً على ما قد يُظن . وإنما هي نتيجة لعمليات ربط عاملي ( Government binding Processes ) . فالفعل جاء مثلاً يمكن أن ينشئ طائفة من هذه المجالات ، بيد أنه لا يعمل على إنشاء مجال المفعول بعده . ٢ - إن العمل مرتبط ارتباطاً أساسياً بالصفة الخطئية . إذ يكون موقع العامل الفعّال ( المركزي ) في أول الجملة ، أو ما اصطلح عليه سيبيويه بالمبتدأ . وبهذا المعنى فإن مصطلح ( مبتدأ ) لا يعني موقعاً في الرتبة حسب ، بل هو مصطلح مرتبط بمفهوم ( العمل ) أيضاً ، ولقد استعمل سيبيويه في هذا الصدد مصطلح ( مسند ) أيضاً للتعبير عن الحالة نفسها . وبهذا المجال يمكن تقسيم المسند على النحو الآتي :

١ ( عامل فقال أكبر هو ( الفعل ) .

٢ ( عامل فقال أصغر هو ( الاسم المبتدأ )

ويمكن أن نزيد من إيضاح الصفة الخطئية في نظرية العامل عند سيبيويه من خلال نمط من الجمل يظهر فيها عاملان فقالان من نحو قولك : ضربت وضربني زيدٌ ، وضربني وضربت زيداً ؛ إذ يقول سيبيويه « فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع ألا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع . وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد ، كما كان حششت بصدوره وصدري زيد ، وجه الكلام ، حيث كان الجر في الأول ، وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ولا تنقض معنى ، سووا بينهما في الجر كما يستويان في النصب »<sup>(٢٨)</sup> .

يظهر في النص أن تقويم نظرية العامل يتوضح في الجانب اللفظي ( الشكلي ) للجملة فالعامل الأول هو العامل الأقرب المتقدم عليه ، أما العامل الأول فإنه بسبب من تكامل الدلالة سيكون عاملاً في المعنى ، ولا مجال له أن يعمل لفظاً . ويفسر سيبيويه في نص آخر عدم إعمال هذا العامل بقوله في ( ضربت وضربني قوئك ) : « وإذا قلت ضربني لم يكن سبيل للأول ... »<sup>(٢٩)</sup> ويعني ذلك أن دخول عامل فقال مناسب بين العامل الأول ومعموله سيودي إلى إلغاء مجالات العامل الأول ، وإحلال مجالات العامل الثاني في محلها . فالعامل الأقرب هو العامل المؤثر . ولعل تصوّرات سيبيويه الخاصة ببعض الأفعال التي تنحو إلى أن تكون عاملة متى ما كانت متقدمة وتفقد ذلك عندما تكون متأخرة أوضح ما يمكن أن تمثل به خضوع العمل للصفة الخطئية .

وكان سيبيويه قد اصطلاح على هذه بـ ( الإلغاء ) الذي يقابل الاستعمال ( أي : العمل أو إيقاع العمل ) والأفعال هي : ظننت وحسبت وخلت وأريت ورأيت وزعمت وما يتصرف من أفعالهن . يقول سيبيويه : « فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت في الاعمال والبناء على الأول »<sup>(٣٠)</sup> . ثم يقول : « فإن الفيت قلت : عبد الله أظن ذاهباً ، وهذا إخال أخوك ، وفيها أرى أبوك ، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى .. »<sup>(٣١)</sup> .

فالمسلك الذي تتخذه المقولتان ( الفعلية والاسمية ) في نظرية العامل يرتبط بنظرة خطئية واضحة عند سيبيويه ، ويعزز ذلك كون العامل عند سيبيويه مفهوماً تكوينياً لغوياً خالصاً . ٣ - إن العامل الفعّال الأكبر هو الفعل ، لأنه هو العامل الفعّال القادر على تكوين البنية الافتراضية الكبرى عن طريق خلق مجالات تشغيلها المقولات الأخرى فضلاً على مجال التلازم . وتصل هذه النظرية إلى نتيجة مقارنة إلى حد ما إلى تلك التي أشار إليها البناليون ( Structuralists ) من كون الفعل يمثل نواة الجملة ( The Core of the sentence ) المولّد للمجالات فيها<sup>(٣٢)</sup> . ويلاحظ في هذا العامل الفعّال الأكبر ما يأتي :

أ - إنه يستطيع أن ينشئ مجالات شتى .

ب - إن عمله مرتبط ارتباطاً مباشراً بعنصر ( الحدث ) فيه لا بعنصر ( الزمان ) ويعني هذا أن العمل ههنا يمكن أن يندرج كصفة ملازمة لما يُصطلح عليه بالسمات المعجمية ( lexical features ) في داخل مقولات الأفعال نفسها ، الأمر الذي يفسر لنا لم تحل مقولات أخرى في إنشاء المجالات في جمل اسمية ( Verbless Sentences ) من قبيل قولنا : زيدٌ ضاربٌ عمراً غداً ضرباً في بيته . فالعامل الفعّال الأصغر الذي هو المبتدأ ينشئ محل المسند إليه بالتلازم ؛ أما عنصر الحدث في المسند إليه فهو المنشئ للمجالات الأخرى . فقد حلت مقولة ( اسم الفاعل ضارب ) محل الفعل في إنشاء طائفة من المجالات لتكوّن الجملة ، ويرجع ذلك إلى كونها تشتمل على عنصر ( الحدث ) . وكذا من قبل عمل المصدر عمل فعله في نحو : أعجبتني ضربٌ عمروٍ زيداً البارحة في الدار ؛ إذ يرجع ذلك إلى اشتماله على عنصر الحدث . وبالجملة فإن جميع ما ذكره سيبيويه واصفاً إيّاه بأنه عمل عمل فعله فإنه يستند إلى اشتمال تلك البنى على عنصر الحدث وهي ( فضلاً على ماسبق ) : صيغة التمجيب ما أفعله واسماء الأفعال والصفة المشبهة باسم الفاعل حملاً عليه وكذا المبالغة منه ، بل إن البنى مما خلصت للإسمية قد تسلك فيما إذا وقعت في موضع من الجملة أكسبها طابع الحديثية من نحو قوله في أحد أبواب كتابه : « وهذا باب ما جرى من الاسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الاسماء التي أخذت من الفعل وذلك قولك : أتميمياً مرة وقيسياً أخرى »<sup>(٣٣)</sup> فقد اكتسبت نوعاً من قوة الحركة التي يشتمل عليها الفعل ولهذا أحال سيبيويه هذه



الجملة المتحققة الى بنية افتراضية فعلية هي : « كانت قلت : أتحوّل تميمياً مرة وقيساً أخرى »<sup>(٣٤)</sup> ومثله قول بعض العرب وقد استقبله بعير أعور فتطير منه فقال : يا بني أسد ، أعوز وذا ناب . وفي هذا السياق فإن ورود بعض البنى في الجملة موضعاً ، لا تشتمل فيه على عنصر الحدث فإنها حينئذ تفقد تلك القدرة لانشاء المجالات النحوية فتكون خالصة الاسمية كما يحصل مع اسم الفاعل<sup>(٣٥)</sup> والصفة المشبهة به وغيرهما .

ج - إن ظهور مجال المسند إليه وهو مجال الفاعل في الجملة الفعلية ومجال المبني عليه في الجملة الاسمية في داخل البنية إنما ينشأ بالتلازم . ومعنى ذلك أن الفعل يظهر معه بالضرورة مجالاً للفاعل يكون ملازماً له ، وهو مجال واحد بالضرورة ، يتصف بكونه لا يمكن أن يفرغ أبداً بسبب من ذلك التلازم . وقد فطن النحاة إلى أن انعدام لفظ متحقق لمقولة اسمية في هذا المجال لا يعني انعدام المجال نفسه ، وقد فسروا ذلك تفسيراً دقيقاً في نظرتهم عن ( الاستتار ) ويعني عندهم وجود ضمير الفاعل في ذلك المجال ( معنى لا لفظاً ) .

وسيق أن نذكرنا نصوص سيبويه الخالصة بحالة التلازم بين الفعل والفاعل وأنه لا يلفظ بالفعل فارغاً خاصة وقد عبر ابن مالك عن رأي النحويين واتفاقهم على ذلك بقوله :

**ويعمد فعل فاعل ، فإن ظهر**

**فهو ، وإلا فضمير استتر<sup>(٣٦)</sup>**

أما في حالات قصد فيها حذف الفاعل من الجملة قصداً فيما نصلح عليه حالة البناء للمجهول : فيحذف مفعول به في ذلك المجال ، أو مفعول مطلق أو ظرف أو جار ومجرور محل الفاعل في ذلك المجال ليشتغل نحويّاً مجال الفاعل ، في الوقت نفسه الذي يؤدي فيه ( معنى ) مجاله الأصلي ، ويلاحظ في هذا الصدد أنه بسبب من هذا الانزياح يتخلّى عن أثر مجاله الأصلي لصالح أثر مجال الفاعل فتظهر عندنا جمل من قبيل :

● ضرب زيد .

● سير عليه سيرٌ شديد .

● صيد عليه يومان .

● نُهِيت بزيد .

حيث شغل مجال الفاعل بمفعول أو مفعول مطلق أو ظرف أو جار ومجرور . وعلى الرغم من ذلك فالفاعل سيبقى ملاحظاً ، وذلك لأن هذا التلازم قَرّر في البنية العميقة ( deep structure ) فالفعل لا يمكن أن يفرغ منه ( بحسب مصطلح سيبويه ) بل إن هذا هو الذي سيجعل رؤيتنا لهذه الجمل قائمة على عندها جملاً محوطة لا على عندها جملاً أصلية ، وهي عنده إنما كانت على سبيل ( الاتساع والاختصار )

كذلك الحال في مجال المبني عليه ( الخبر ) فهو ينشأ بالتلازم للمبتدأ ، فإنَّ سيبويه عبّر عن ذلك بقوله :

« فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه »<sup>(٣٧)</sup> ويقول في : أريد إن يأتك تضره : « لأنك ابتدأت زيدا ، ولا بُد من خبر ، ولا يكون ما بعده خبراً له حتى يكون فيه ضميره »<sup>(٣٨)</sup> ويقول أيضاً في نحو : صوته صوتٌ حمار : « لأن هذا ابتداء ، فالذي يُبنى على الابتداء بمنزلة الابتداء : ألا ترى أنك تقول : زيد أخوك ، فارفعه كارتفاع زيد أبداً ، فلما ابتدأه ، وكان محتاجاً الى ما بعده لم يجعل بدلاً من اللفظ بيصوت ، وصار كالاسماء »<sup>(٣٩)</sup> . فالاسم المبتدأ به ( صوته ) يحتاج الى المبني عليه على طريقة احتياج زيد لآخيك فأخوك هو زيد ، وارتفع بهذا ولم يكن الاسم المبتدأ بدلاً من الفعل فينصب ما بعده . وعلى العموم فالتلازم واضح في المحل الخاص بالمسند إليه عندما يكون المسند اسماً مبتدأ به وهو العامل الفعال الاصغر . ولا يفوتنا أن نذكر أن هذا التلازم مقتصرٌ في حالة كون المبني عليه ( خبراً ) ، إذ إن المصطلحين عند سيبويه متغايران فقد يكون المبني عليه خبراً وقد لا يكون ، وفي هذا السياق لاحظت موزل « من خلال اختيارها لوجوه الدلالة التي يتخذها مصطلح الخبر عند سيبويه ، وذلك أن الخبر عنده يكون مبنياً على المبتدأ ( زيد أخوك ) ، أو مبنياً على كان واسمها ( يظل زيد أخاك ) ، أو مبنياً على المفعول الأول ( حسب عبد الله زيد أخاك ) وإن فهو يتخذ عند سيبويه أشكالاً خارجية سطحية مختلفة الموقع والامتداد : ( خبر المبتدأ ، خبر يظل ، مفعول حسب الثاني ) .. »<sup>(٤٠)</sup> ونزيد إلى عمل موزل شكلاً سطحياً آخر يتخذه الخبر عند سيبويه وهو كونه حالاً إذ يقول سيبويه : « هذا باب ما يرتفع فيه الخبر ، لأنه مبني على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حالٌ لمعروف مبني على مبتدأ »<sup>(٤١)</sup> وذلك قولك : هذا الرجل منطلقٌ والنصب : هذا الرجل منطلقاً . ويقول أيضاً : هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة ، وهي معرفة لا توصف ، ولا تكون وصفاً وذلك قولك : مررت بكلِّ قائماً ومررت ببعض قائماً وبعض جالساً »<sup>(٤٢)</sup> .

وفي الحق فقد مثل الخبر في كل أحواله موضع القائدة في الجملة ، وهو ما يدل عليه المعنى اللغوي لـ ( خبر ) ويصنّقه استعمال سيبويه به . وفي هذا يصف سيبويه الاستفهام بأنه استخبار علماً بأن سيبويه عرّف الاستفهام بأنه « أنه يريد به من المخاطب أمراً لم يستقرّ عند السائل »<sup>(٤٣)</sup> ولأجل هذا فإن سيبويه يحيلنا من خلال هذا التلازم بين المبتدأ والخبر المبني عليه إلى عدم إمكان استتار الخبر : لأنه جزء من المحتوى الدلالي . وفي هذا يصف سيبويه . ضرب عبد الله بأنه كلام في حين « لو قلت كان عبد الله لم يكن كلاماً »<sup>(٤٤)</sup> .

لكننا نلاحظ في الوقت نفسه ، ولعل الامر كان بسبب من ذلك المحتوى الدلالي أن بعض الاخبار التي تحتل موقع المبني عليه ( أو المسند اليه ) لا تخضع للرفع اللزومي ، بل تبقى محتفظة بالآثر الاعرابي الخاص بمجالها الأصلي ، من ذلك نحو ما ذكرنا في نص سابق له من انتصاب الخبر « لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ » نقول إن ذلك كان بسبب من المحتوى الدلالي لأن



الرفع سيخرج الخبر من صفة الحال وهو ما لا يريد المتكلم .  
٤ - إن المجالات الأخرى ( غير مجال المبني عليه ) هي مجالات مولدة تتوزع بين مجالات واجبة الظهور في البنية ( Obligatory ) مثل طائفة من مجالات المفعولين استناداً إلى السمات المعجمية للفعل في أن حدثه يحتاج إلى مفعول أو أكثر من مفعول أو لا يحتاج ، ومجالات جائزة الظهور ( optional ) مثل مجالات الظروف والمفعول المطلق .

٥ - نلاحظ أن الأفعال التي هي العوامل الفعالة الكبرى قد تحتاج في عملية إنشاء المجالات إلى عوامل ( غير فعالة ) مهمتها جعل طائفة من المقولات صالحة ؛ لأن تحتل تلك المجالات التي تنشئها العوامل الفعالة ، وأمثلة ذلك ( حروف الجر ) مثلاً التي تساعد على إنشاء مجالات معينة لطائفة من الأفعال ؛ مثال ذلك الفعل اللازم ( ذهب ) فهو مفعلاً لا يمكن أن يتعدى إلى طائفة من ظروف المكان إلا عن طريق عامل غير فعال هو حروف الجر كقولنا : ذهب زيد [ إلى بيته ] ، وكذا لا يمكن أن يتعدى إلى المفعول إلا بباء التعدية : ذهب محمد [ بزيد ] [ إلى المدرسة ] . وقد عبر سيبويه عن وظيفة هذه العوامل بقوله : « وأما الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء ، ولكنها يضاف بها إلى الاسم ما قبله ويعد ... وإذا قلت مررت بزيد فإنما أضفت إلى زيد بالباء ... »<sup>(٣٦)</sup> وكان قد عبّر عن هذه الوظيفة بـ ( الربط ) كما جاء عن بعض النحويين فالحرف يأتي ليربط اسماً باسم أو فعلاً بفعل « والثالث : أن يأتي ليربط فعلاً باسم نحو : مررت [ بزيد ] وركبت [ إلى عمرو أخيك ] ... »<sup>(٣٧)</sup> . ويرى سيبويه وجود الحرف ههنا لازماً لتعدّي الفعل إلى المفعول وما كان من قول بعضهم : ذهب الشام فهو شاذ ؛ « لأنه ليس في ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ومثل ذهب الشام ، دخلت البيت »<sup>(٣٨)</sup> . ويعني بالمذهب اسم المكان والمكان ظرف المكان . فالدليل الذي يشير إليه سيبويه يكمن في خصيصة الحدث ( الذهاب ) التي لا تستطيع أن تولد مجالاً للمفعول إلا بمساعدة الحرف الجار ، في حين أنها تستطيع أن تولد مجالاً لاسم المكان منها وللظرف نحو : ذهب المذهب البعيد ونهبت أمس .

وكذلك تعمل ( أن ) المصدرية التي تساعد على تحويل مقولة جملة فعلية من مقولة لا يمكن أن تحلّ في مجال مقولة اسمية إلى مقولة تستطيع ذلك كقولنا :

يمجبني [ تقوم ] < يعجبني [ أن تقوم ] .

بعبارة أخرى يمكن القول أن ثمة عوامل أخرى غير العامل الفعالي هي طائفة ما يصطلح عليه في العربية بالحروف المختصة وعملها في حقيقة الأمر هو إجراء عملية تحويل في مقولة لتكون صالحة لتحلّ محل مقولة أخرى في مجالها أو دمج مقولتين إسميتين ليكونا مقولة اسمية واحدة كما في ( أن ومعموليهما ) . وكان سيبويه قد عبّر عن ( أن المخففة وأن ) بالاسم مشيراً إلى المعنى المتقدم بقوله : « أما أن فهي اسم وما عملت فيه صلة لها ، كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة وتكون أن اسماً ... »<sup>(٣٩)</sup> .

وهناك أيضاً من العوامل ما يعمل على دمج مقولتين ليكونا مقولة واحدة وتلك هي أدوات الشرط الجازمة كما في : إن تضرب أضرب ؛ ويملّك السيرانى عليها بقوله : « إن العامل فيها كلمة الشرط لاقتضاها الفعلين اقتضاء واجباً ، وربطها الجملتين إحداها بالآخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالبتداء العامل في الجزئين وكظننت وإن وأخواتها عملت في الجزئين لاقتضاها بهما ... »<sup>(٤٠)</sup> .

كما أن الأسماء تسلك في الجملة أيضاً هذا المسلك للعامل غير الفعالي ، إذ تنزع إلى إنشاء مجال ملازم على نحو قريب من إنشاء المجال الملازم الذي كان في العلاقة الرئيسية في الجملة ، وهو مجال المسند إليه . لكن هذا التلازم يسلك في ضمن العلاقات الرابطة الفرعية في الجملة إذ أن الاسم ينشئ مجالاً ملازماً للمضاف إليه ( حسب ) . ويعمل هذا التلازم على تحويل مقولتين اسميتين بدمجهما إلى مقولة اسمية واحدة . كما يظهر في نحو ما يأتي :

- مررت بزيد [ الخيل ]

- رأيت طالب [ علم ] [ النحو ] .

ولعل كلام سيبويه الذي ينصّ فيه على كون الاسم يتم بوساطة المضاف إليه يشير إلى وجود وجه الحاجة إلى إنشاء هذا المجال الملازم ، وقد فسر الاسترأياذي تمام الاسم بقوله : « معنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها ، والاسم مستحيل الإضافة مع التثوين وتوحي التثنية والجمع ومع الإضافة ؛ لأنّ المضاف لا يضاف ثانية ، فإذا تمّ الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تمّ بالفاعل ، وصار كلاماً تاماً ، فيصير الاسم التام عاملاً لمشابهته الفعل التام بفعله ، وهذه الأشياء التي يتم بها الاسم ، إنما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام »<sup>(٤١)</sup> .

« إن من المهم في هذا الصدد أيضاً توضيح آلية العلاقة بين التثوين من جهة ، والإضافة والتعريف بالاداة من جهة أخرى ، ولقد أشار النحاة القدامى إلى حقيقة وجود هذه العلاقة غير أن جوهرها غير قائم في نظرهم على التقابل في الوظيفة النحوية الدلالية التي هي التعريف والتذكير على نحو ما كان قد حُلّ إلى الدارسين من المستشرقين ، بل على الانسجام في وظيفة التمام النحوي الذي عبر عنه الاسترأياذي ، وهذا أن هذه الأشياء كلها يستوعبها جدول توزيعي واحد ، قائمة حركتها فيه على آلية التماقّب بينها على الاسم لاضفاء صفة التمام النحوي عليه ، يكون ظهور أي منها يعني اختفاء الباقيين . وفي الحق أن الإشارة إلى اقتران هذه الأشياء وتماقّبها كانت من المسائل التي أكثر نحائنا القدامى من الإشارة إليها ... »<sup>(٤٢)</sup> .

ولقد تعددت إشارات سيبويه في هذا الصدد على نحو واضح ونذكر منها ما يأتي :

- « فليست في المضاف إليه بالخيار ؛ لأنه من تمام الاسم ، وإنما هو بدل من التثوين »<sup>(٤٣)</sup> .



يعمل على دمج مقولتين اسميتين في مقولة اسمية واحدة : أن الاسماء المبنية والمنوعة من الصرف في حالة عدم إضافتها إنما بنيت ومنعت من الصرف لافتقارها القدرة على إنشاء المجال الملازم للاسم المضاف إليه .

أي أننا نستطيع أن نصنف العوامل في ضوء العمل إلى ضريبتين :

١ - عامل فعال وهو على نوعين عامل ، فقال أكبر هو ( الفعل ) ، ويتصف بكونه العامل الرئيس في ربط مقولات شتى داخل بنية تامة هي التي نصلح عليها بالبنية الافتراضية الكبرى ، وإن ذلك متأت له من قدرته على إنشاء مجالات في بنية الجملة ( الافتراضية ) تحتلها تلك المقولات . كما كان الحال في الصورة البنائية التي رأيناها فيما سبق في تصوّر سيبويه لتكوين الجملة . وتحمل عليه طائفة البنى التي تعمل عمل الفعل كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما .

وعامل فعال أصغر ، وهو الاسم المبتدأ ، ويتصف بكونه قادراً على خلق بنية جملة تامة عن طريق خلق مجال للمسند إليه الذي يصلح عليه سيبويه بالمبني عليه والخبر في بعض المواضع وهي ما اصطلاحنا عليها هنا بالبنية الافتراضية الصغرى . وهنا يقرن سيبويه المبتدأ بالفعل ، فمن ذلك قوله في ( هذا عبد الله معروف ) : « فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فسيحاً بعده »<sup>(٨٧)</sup> . وقال أيضاً : « والمبني على المبتدأ بمنزلة ما ارتفع بالفعل ، والجار بتلك المنزلة »<sup>(٨٨)</sup> .

٢ - عامل غير فعال : وهو العامل الذي لا يدخل إلا على مقولات يعينها بقصد تغييرها إلى أن تحتل مجالات مقولات أخرى ، أو بقصد تغييرها إلى مقولات أخرى أو العمل على دمج مقولتين في مقولة واحدة . ويتصف هذا العامل بكونه عاملاً ثانوياً في الجملة ومهمته الأساسية تغيير المقولات لتكون صالحة للدخول في مجالات مقولات أخرى . وهذا العامل نوعان هما : الاسم والأداة . وقد سبق بيان عمل الاسم في إنشاء المجال الملازم للمضاف إليه وهنا نوضح عمل الأدوات بأن نأخذ الأمثلة الآتية :  
لم — تُغَيِّرْ مقولة فعل الحال والاستقبال إلى مقولة فعل المعضي .

أَنْ — تُغَيِّرْ المقولة الفعلية إلى مقولة اسمية .  
أَنْ — تُغَيِّرْ مقولة الجملة الاسمية إلى مقولة اسمية مفردة .  
إِنْ — تُغَيِّرْ مقولة جمليتين إلى مقولة جملة واحدة .

في . إلى . من . على . عن > تجعل مقولة اسمية غير صالحة للتعدية إلى مقولة صالحة .

من الملاحظ في هذا الشأن أن الاطراد للنظرة الخطية لنظرية العامل وهنا مازال قائماً بصورة صارمة . إذ ما ينبغي أن يتأخر العامل عن معموله وكذلك ما ينبغي أن يفصل بين العامل ومعموله بفاصل .

« لأنك لا تفصل الجار والمجرور ، لأنه داخل في الاسم ، فإذا نوئت انفصل »<sup>(٨٩)</sup> .

« لا يجوز : ياسارق الليلة أهل الدار ، إلا في الشعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور ، فإذا كان منوناً فهو بمنزلة الفعل الناصب ، تكون الأسماء فيه منفصلة »<sup>(٩٠)</sup> .

ويقول في الألف واللام مع الإضافة :  
« ... لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التثوين »<sup>(٩١)</sup> .

« وأعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب »<sup>(٩٢)</sup> .

« ... تكون الألف واللام بدلاً من التثوين »<sup>(٩٣)</sup> .

إن هذا المسلك الذي تقوم به ( آل ) التعريف والتثوين والنون في منع إضافة الاسم يمكن أن يعبر عن كون هذه نواً على غلق المجال الملازم الذي يطلبه الاسم ويمكن أن نتبين ذلك في الجملتين السابقتين كما يأتي :

- مررت بزيد [ الخيل ] — مررت بزيد  
- رأيت طالب [ علم ] — رأيت طالب [ علم ]  
— رأيت طالباً  
— رأيت الطالب

كان كارتز قد استخلص في بعض بحوثه حول الكتاب كون « التثوين علامة حدود شكلية للوحدة الصرفية الكاملة أو لسلسلة متعاقبة من الوحدات الصرفية »<sup>(٩٤)</sup> .

وتسلك النون المسلك نفسه للتثوين كما يظهر في الجمل الآتية :

- هما الضاربا [ زيد ] — هما الضاريان زيدا .  
→ هما الضاريان .  
- هم الضاريو [ عمرو ] — هم الضاريون عمروا .  
→ هم الضاريون .

ويشير سيبويه إلى هذا في غير موضع من كتابه ونذكر منه ما يأتي :

« فإن كفت النون جررت وصار الاسم داخلًا في الجار وبدلاً من النون »<sup>(٩٥)</sup> .

« وإذا تثبت أو جمعت فأنبت النون قلت : هذان الضاريان زيدا وهؤلاء الضاريون الرجل ، لا يكون فيه غير هذا ، لأن النون ثابتة »<sup>(٩٦)</sup> .

« لأنك إذا كفت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجز ، إلا في قول من قال : الحافظو عورة العشيرة »<sup>(٩٧)</sup> .

« والمظهر ، وإن كان يعاقب التثوين والتثوين فإنه ليس كعلامة المضمر المتصل ، لأنه اسم يتفصل ويُتَنَدَّ ، وليس كعلامة الاضمار لأنها في اللفظ كالنون والتثوين ، فهي أقرب إليها من المظهر اجتمع فيها هذا والمعاقبة »<sup>(٩٨)</sup> .

إن الملاحظة المهمة التي يفيدنا سيبويه إياها فضلاً على الملاحظة الأولى بكون الاسم يسلك مسلك العامل غير الفاعل إذ



ب - جرونصب وهما أثر العامل غير الفعال الخاص بالاسماء .  
ج - جزم ونصب وهما أثر العامل غير الفعال الخاص بالافعال .

وفي كل هذه الانظمة يبدو أن النصب يحتل موقعاً مركزياً ، إذ إن المقايير الاعرابية تتم بالتقابل معه .  
ويلاحظ أيضاً أن الرفع يمثل أثراً قليباً يبقية العامل الفعال بنوعيه في المجال الملازم .

### الاستتار Pro :

لا يقع الاستتار إلا في مجال واحد هو مجال الفاعل ، ويقع بسبب من أن المجال الذي ينشأ ههنا إنما هو مجال بنائي ملازم لا يمكن أن يفرغ أبداً وكما يقول المبرد : « محال أن يخلو فعل من فاعل »<sup>(١٧)</sup> . وفي حالة عدم ظهور مقولة اسمية ظاهرة في ذلك المجال ( بسبب من الميل الى التكتيف وعدم التكرار ) يُشعر بوجود عائد على مقولة اسمية خارجية ( أي خارج بذية الجملة الفعلية ) ويعامل نحوياً على أنه يشغل المجال الملازم .  
أما المجال الملازم الثاني ونعني به مجال ( المبني عليه ) في الجملة الاسمية فلا يمكن له أن يستتر بسبب من كونه لا يمثل وظيفة بنائية حسب ، بل هو عنصر اكتمال المحتوى الدلالي للبنية . ان مصطلح المبني عليه قد يمثل مفهوماً معبراً عن المحتوى الدلالي - خاصة عندما يكون خبراً - أكثر منه معبراً عن بنية .

### عشرون درهماً عند سيبويه :

هذه الظاهرة التي برزت في كتاب سيبويه على صورة أدت الى أن يفرد المستشرق مايكل كارتير بحثاً خاصاً حمل هذا العنوان أمكن الآن أن يعاد فهمها في إطار ما نقترحه من صياغة جديدة لنظرية سيبويه للعامل النحوي . لقد فهم كارتير أن النصب في درهم متات من تأثير عامل غير ( فعلي ) أو تأثير بكلام تام مستغن بما بعده فأحدث النصب<sup>(١٨)</sup> على أن الملاحظ ههنا أن وجود النون في ( عشرين ) ونحوها يمنع أن يكون ما بعدها مجالاً ملازماً مضافاً إليه ، ولما كان الرفع غير ممكن بكون الرفع لا يكون الا علامة قبلية خاصة بابتداء الصفة الخطية ، أو أثراً لمجال تلازم هو مجال المسند إليه ، فلا يكون ثمة سوى النصب ، وهذا المسلك يماثل مانجده في اقل تقدير في الاطار الشكلي لـ ( الضاريون زيدا ) كما سبق بيانه . ويقول سيبويه في هذا الصدد : « واعلم أن كم في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون يجز ما بعده إذا أسقط التنوين . وذلك الاسم نحو مائتي درهم ، فانجز الدرهم : لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله والمعنى معنى رب . وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب<sup>(١٩)</sup> قسيبويه يعامل التنوين والنون معاملة واحدة .

١ - تقترح هذه الصياغة العودة الى تصور سيبويه في ( الآثر ) الذي يذهب الى أن العامل لا يقوم بجلب الحركة من الخارج لأن ثمة حركة قبلية تنتهي بها الاسماء والافعال المعربة وهي حركة كائنة فيها قبل دخولها في عمليات الربط العملي هذه الحركة القبلية هي الضمة ، إذ إن كلاً من الفعل والاسم اللذين مثلاً المسند في الجملة وهو المعتمد في إنشاء المجالات مرفوع بغير عامل أنشأ له مجاله سوى إرادة المتكلم ، وهي خارج نطاق مفهوم نظرية العامل النحوي ، بل إن بداية النظرية تتقرر بعد أن يُشغل الموقع المبتدأ به بإحدى مقولتي الاسم والفعل . وذلك ما يعني كون حالة الرفع بالضمة التي تتلبس المسند ( أو هذا الموقع ) تمثل حالة أصل في الاسماء والافعال المعربة<sup>(٢٠)</sup> ، وسيكون دخولهما بهذه الحركة أو أحوالهما في الجملة حتى يتعرض إلى أحد العوامل فيغير حركتهما إلى النصب والجر في الاسم وإلى النصب والجزم في الفعل .

وفي الحق قول سيبويه : « واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء ثم يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ . ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الاشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل إلى الابتداء مادام ما ذكرت لك إلا أن تدعه ... فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة »<sup>(٢١)</sup> . إذ يعد دليلاً على ذلك . ونقول ( بمعنى آخر ) إن تأثير العامل يجب أن يفهم على أنه تغيير في العلامة وإن الآثر هو تغيير العلامة لا جلبها .

٢ - إن الآثر الغالب للعامل الاكبر الفعال هو ( النصب ) وهو علامة في المجالات غير الملازمة وهي مجالات الاسماء والظروف والمصادر مما اصطلح عليه بالمفعولات أو المجالات المؤلدة .  
٣ - ثمة أثر خاص بالمجال الملازم هو ( الرفع ) وهو أثر خاص يظهر ملازماً في هذا المجال في حالة كون المسند أو المبتدأ به الفعل حتى في تلك الحالات التي يفقد فيها المقولة الاسمية الشاغلة له ( أي : الفاعل ) فتحل بالضرورة مقولة اسمية أو ظرفية أو مصدرية في المجال نفسه ، تأتي من مجال تالي لها ويتغير أثرها من النصب إلى الرفع .

إن هذا الآثر لا يبعد كثيراً عن حالة الأصل ( الابتداء ) بواسطة هذا اللزوم .

٤ - إن ( نظام الاعراب ) في العامل غير الفعال يتفرع إلى :  
أ - نظام إعراب خاص بعوامل غير فقالة تدخل على المقولات الاسمية ، ويكون متالفاً من أثرين هما : ( الجر ) و ( النصب ) .  
ب - نظام اعراب خاص بعوامل غير فقالة تدخل على مقولات فعلية ويكون متالفاً من أثرين هما ( الجزم ) و ( النصب ) .  
وهكذا يمكن النظر الى النظام الاعرابي من جهة النظر في نوع العامل وأثره إلى :

أ - رفع ونصب وهما أثر العامل الاكبر الفعال . والعامل الاصغر الفعال .



لقد كذبتك نفسك فاكذبته

فإن جزعاً وإن إجمال صبر

وإنما يريدون إنفا بمنزلة ( ما ) مع ( أن ) في قولك : أنا أنت متطلقاً انطلقك منك<sup>(١٠٠)</sup> ويظهر عملها مقيدات بكونها تدخل على الفعل فلا تغيّره عن حاله ، يقول سيبويه : « ومن تلك الحروف ربّما وقلّما وأشباههما ، جعلوا ربّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة ، وهما وليذكر بعدها الفعل ؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى ( ربّ يقول ) ولا إلى ( قلّ يقول ) فالحقّوهما ما وأخلصوهما للفعل<sup>(١٠١)</sup> . أما إنّما فقد كانت بمثابة فعل ملغى عند الخليل على ما نقل عنه سيبويه إذ قال : « فإنما ( إنّما ) فلا تكون اسماً ، وإنّما هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل ملغى مثل ( أشهد ) زيّد خير منك ، لأنها لا تعمل فيما بعدها ، ولا تكون مبتدأة بمنزلة إذأ ولا تعمل في شيء<sup>(١٠٢)</sup> أما إنّما فتصبح اسماً شبيهاً بالذي يكون ما بعدها صلة لها ولا في صلته شيئاً<sup>(١٠٣)</sup> .

إن هذه الصياغة على نحو ما نحال لا تحاول أن تتقوّل علم سيبويه بقدر ما تحاول أن تعيد فهم سيبويه لنظرية العامل في ضوء التعبير الحديث وبمساعدة من منهجية حديثة ، ثم تقوم بتصنيف العوامل على هديّ من ذلك .

تنزع ( ما ) التي عرفت في النحو العربي بـ ( الكافة ) إلى إحداث تغيير ما في طائفة من العوامل الفعالة مثل ( كثر وقلّ ) وغير الفعالة مثل ( ربّ وإنّ وأنّ وبعد وحيث ) وأشباهها . يظهر هذا التغيير في الجملة على صورة سلب القدرة على إنشاء المجالات التي تقوم بها هذه العوامل وتعمل على تحويل هذه العوامل إلى مقيدات للجملة من خلال تركبها معها على نحو يجعل منها « كلمة واحدة » خلا الأمر مع ( حيث ) إذ إن تركيبها مع ( ما ) يؤدي إلى تغيير في نوعها العملي إذ تتحول من عامل غير فعال يعمل على إنشاء مجال ملازم للمضاف إليه ( سواء أكان للمقولة المفردة أو لمقولة الجملة ) إلى عامل غير فعال يعمل على دمج مقولتي جملةتين إلى مقولة جملة واحدة كما هو الحال في ( إنّ ) الشرطية . وكان سيبويه قد سأل استاذة الخليل عن ذلك فقال : « وسألت الخليل عن إنّما وأنما وكانما وحيثما وإنّما في قولك : إنّما أن تفعل وإنّما أن لا تفعل ؟ فقال : هذه حكايات ، لأنّ ( ما ) هذه لم تجعل بمنزلة موت في حضرموت . ألا ترى أنّها لم تغيّر حيث عن أن يكون فيها اللفتان : الضم والفتح . وإنّما تدخل لتمنع أن من النصب ، ولتدخل حيث في الجزاء ، فجاءت مفيدة . ولم تجيء كموت في حضر ولا لغواً والدليل على أنّ ( ما ) مضمومة إلى ( إنّ ) قول الشاعر :

## الهوامش

( ١ ) الكتاب : ١ / ١٣ . ( طبعة هارون ) .

( ٢ ) الكتاب : ١ / ١٣ .

( ٣ ) يفارق مفهوم التعدي عند سيبويه مفهوم النحاة الخالطين إذ إنّ التعدي صفة ملازمة للفعل كما يرى سيبويه ، ولا وجود لمعرف عندهم بالفعل اللازم الذي قابلوه بالفعل المتعدي .

( ٤ ) تظهر هذه الفكرة عند المحدثين خاصة عند الوصفيين البنائيين في أمريكا وألمانيا في ( نظرية القدرة البنائية للفعل ) وهي تقوم على قدرة الفعل وغير الفعل ( كالاسم والوصف ) على طلب عناصر محددة في الجملة أو مايسمونه ( فتح مواقع خالية ) وهم يطلقون على هذه النظرية مصطلح Valenztheorie وهو منقول من ميدان علم الكيمياء إلى ميدان علم اللغة « عن : مدخل إلى دراسة الجملة العربية : ٦٣ - ٦٤ الهامش<sup>(١)</sup> .

( ٥ ) الكتاب : ١ / ٣٣ : « هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ، ولم يتعدّه

فعله إلى مفعول آخر ... » وجاء فيه : ١ / ٣٤ قوله : « هذا باب الفاعل الذي يتعدّه فعله إلى مفعول ... » وفي ١ / ٣٧ قوله : « هذا باب الفاعل الذي يتعدّه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأوّل ، وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى الأوّل » وينظر منه أيضاً : ١ / ٣٨ في تعدّية إلى المفعولين المتلازمين وفي : ١ / ٤١ منه تعدّية إلى ثلاثة مفعولين .

( ٦ ) الكتاب : ١ / ٣٤ « وأعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه ... » نحو قولك ذهب عبد الله الذهب الشديد .

( ٧ ) الكتاب : ١ / ٣٥ « ويتعدّى إلى الزمان ... » نحو قولك : ذهبت أمس وسأذهب غداً .

( ٨ ) الكتاب : ١ / ٣٥ « ويتعدّى إلى ما أشتق من لفظة اسماً للمكان وإلى المكان ... » نحو : ذهبت المنهج البعيد ، وقعدت المكان الذي رأيت



- ( ٩ ) ينظر : الكتاب : ١ / ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ ، وينظر الهامشان ( ١ ) و ( ٢ ) من ص ١٣ منه وقد تعدت المحافظة على هذا الترتيب الى حالة البناء فيبتدىء بالفتح فالكسر فالضم فالوقف . وينظر أيضاً الكتاب : ٣ / ٥٣٦ وينظر الهامش منها ١٠١ / ٤ و ٢٤١ و ٢٤٢ . وقد حافظ على الترتيب في الحالة الصوتية أيضاً .
- ( ١٠ ) الكتاب : ١ / ٧٩ .
- ( ١١ ) الكتاب : ١ / ٢١ ، وينظر : ١ / ٢٣ .
- ( ١٢ ) الكتاب : ١ / ٢٣٢ .
- ( ١٣ ) الكتاب : ١ / ٢١١ .
- ( ١٤ ) الكتاب : ١ / ٢٢٩ .
- ( ١٥ ) الكتاب : ١ / ٢٣٠ .
- ( ١٦ ) تصوّر الحالة القبليّة جانباً مهماً في التحليل اللغوي عند سيبويه حتى أن كثيراً من الظواهر لا يتم فهمها عند سيبويه إلا في ضوء تصوّر قبلي . ولا غرو من عدّها نظريّة قائمّة داخل النظرية اللغوية في الكتاب .
- ( ١٧ ) الكتاب ١ / ٢٣ - ٢٤ وفي مطبعة بولاق « فالابتداء : أول » حسب وهي أكثر دلالة على المراد وورد أيضاً في بعض مخطوطات الكتاب « فالمبتدأ أول كما كان الواحد ... الخ » ينظر : الكتاب كتاب سيبويه : مقدمة الكتاب : ١٩٤ تحقيق د . محمد كاظم البكاء .
- ( ١٨ ) ينظر الكتاب : ١ / ١٣ و ١٤ و ١٧ و ١٨ / ٥ و ٩ و ١٢ وغيرها
- ( ١٩ ) ( ٢٠ ) الكتاب : ١ / ١٤ ؛
- ( ٢١ ) الكتاب ٣ / ٩ - ١٠ .
- ( ٢٢ ) الكتاب ٣ / ١١٤ .
- ( ٢٣ ) ينظر : الأصول في النحو ١ / ٢٢ ( مقدّمة المحقق ) ونحو ابن السراج فيه الى أن جعله منهجاً أقام عليه خطة كتابه وكان الابتعاد عن ترتيب سيبويه بدا عند المبرد في المقتضب : ١ / ٤ إذ قال : « وإعراب الاسماء على ثلاثة أضرب على الرفع والنصب والجر » .
- ( ٢٤ ) الخصائص : ١ / ٤٩
- ( ٢٥ ) أسرار العربية :
- ( ٢٦ ) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٥٥٠ - ٥٥١ ( المسألة ٧٤ ) . وقد قال الكوفيون بالتمعّز إلا أن الدكتور مهدي المخزومي ( رحمه الله ) عبّر عنه بالتجرّد في كتابه : مدرسة الكوفة : ٢٩٣ .
- ( ٢٧ ) ينظر : الرد على النحاة : ٨٥ وما بعدها . وينظر : أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث للدكتور محمد عبيد : ٢٤٩ - ٢٦٢ .
- ( ٢٨ ) ينظر : اشكاليات القراءة وآليات التأويل : ١٩٤ . ٢٠٣ .
- ( ٢٩ ) ينظر : الخصائص : ١ / ١٠٩ - ١١٠ .
- ( ٣٠ ) ينظر كتابه : إحياء النحو : ٢٢ - ٤٢ .
- ( ٣١ ) ينظر كتابه : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٦٥ - ٦٩ و ٧٠ و ٨٢ وغيرها .
- ( ٣٢ ) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ١٢٧ .
- ( ٣٣ ) اشكاليات القراءة وآليات التأويل : ١٩٥ . ولعل هذا تعريف غير بعيد عن مفهوم علم التركيب الحديث إذ علم التركيب « هو الطريقة التي من خلالها تُنظّم وترتّب الكلمات لتبين العلاقات الدلالية داخل الجملة ( وبين الجمل ) » ( علم التركيب : ديفيد كرسنال ( مقال مترجم ) : ١٦٠ . وفي دليل الدراسات الاسلوبية : ٣٩ « علم التركيب النحوي هو مجموعة من علاقات الترابط .. » .
- ( ٣٤ ) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٣١ وما بعدها ، وكذلك فعل د . محمد عبيد في : أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء ... : ٢٦٥ وما بعدها .
- ( ٣٥ ) الرد على النحاة : ٩٧ - ٩٨ .
- ( ٣٦ ) الرد على النحاة : ٩٨ .
- ( ٣٧ ) بلغ عدد المرات التي استعمل سيبويه لفظة عمل ومشتقاتها استعمالاً اصطلاحياً نحواً من ( ٤٤٦ ) مرة .
- ( ٣٨ ) الكتاب ١ / ٢٣ .
- ( ٣٩ ) الكتاب ١ / ٨٠ - ٨١ .
- ( ٤٠ ) من الطريف أن نذكر ههنا : أنّ بلومفيلد Bloomfield في نظريته المسماة IC قد استعمل مُصطلحاً قريباً جداً من هذا لبيان وجود كلتين أساسيتين داخل الجملة هما ال Subject وال Predicate . وهذا المصطلح هو layer الذي يعني طبقة من الأرض . كما يشيع عند الانكليز استعمال التعبير الاتي : alayer of clay ( طبقة طين ) ، ونظرية بلومفيلد هذه مشهورة ولها تأثيرات معروفة في الدراسات الحديثة .
- ( ٤١ ) إن الأساس اللغوي لهذا المصطلح يشير الى خصيصة بنائية إذ ورد في العين : ٣ / ١٩ قوله الحد : فصل بين كل شيئين حدّ بينهما . ومنتهى كل شيء وحدّه ... وحد كل شيء طرف شباهه كحد السنام نحوه .. » وينظر : المحيط في اللغة : ٣ / ٣١ - ٣٢ ( حدّ ) .
- ( ٤٢ ) ينظر الهامش ( ٣٩ ) .
- ( ٤٣ ) الكتاب : ٢ / ١٢٦ .
- ( ٤٤ ) استعمل سيبويه لفظة ( بنى ) ومشتقاتها في كتابه نحواً من ( ٩٨٩ ) استعمالاً .
- ( ٤٥ ) ينظر : العين ٧ / ٢٢٨ - ٢٢٩ وتاج العروس : ٢ / ٣٨١ ( سند ) .
- ( ٤٦ ) الكتاب : ٢ / ١٢٦ .
- ( ٤٧ ) الكتاب : ٢ / ٧٨ .
- ( ٤٨ ) العين : ٢ / ١٥٣ .
- ( ٤٩ ) العين : ٢ / ١٥٤ .
- ( ٥٠ ) مختار الصحاح : ٤٥٥ .



( ٥١ ) بلغ استعمال سيبويه لهذا المصطلح ومشتقاته نحواً من

( ١٢٢ ) استعمالاً .

( ٥٢ ) الكتاب : ٢ /

( ٥٣ ) الكتاب : ١ / ٤٠٦ .

( ٥٤ ) الكتاب : ١ / ٤٠٤ .

( ٥٥ ) الكتاب : ١ / ٨١ .

( ٥٦ ) ( ٥٧ ) الكتاب : ١ / ٨٣ .

( ٥٨ ) الكتاب : ١ / ٧٣ - ٧٤ .

( ٥٩ ) الكتاب : ١ / ٧٦ .

( ٦٠ ) ( ٦١ ) الكتاب : ١ / ١١٩ .

( ٦٢ ) ترجع هذه الفكرة الى العالم اللغوي الفرنسي تسنيير Tesnière الذي أسس منهج التعلّق النحوي في إطار علم اللغة البنائي Structural Linguistics عام ١٩٥٩ م . ولعلها من أهم ما جاء به فقد « اعتبر الفعل المصروف محور الجملة ، ومركز التركيب فيها ، المتحكم في عناصرها الأساسية ، به يبدأ التحليل ، وإليه يرجع تحديد العناصر التي ترد من الفعل في الجملة عدداً ونوعاً ، وهو العقدة المركزية أو هو عقدة العقد في شجرة التركيب . » عن : مدخل الى دراسة الجملة العربية : ٦٤ ) وينظر : الجملة العربية ، دراسة لغوية نحوية : ٤٢ - ٤٣ . وقد نشأت عن هذه الفكرة نظرية كاملة تدعى : نظرية القدرة الينائية للفعل .

( ٦٣ ) ( ٦٤ ) الكتاب : ١ / ٣٤٣ .

( ٦٥ ) ينظر الكتاب : ١ / ١٧١ . على الرغم من شيوع اختلاف

رؤية البصريين لاسم الفاعل مع الكوفيين إلا أنهم في محصل الأمر متفقون على أعماله عمل فعله في بعض المواضع وعده اسماً خالصاً في بعضها الآخر . من ذلك توضيح ثعلب للمبرد بشأن رأي الفراء في كون ( قائم ) فعلاً عند الفراء أو هو اسم لدخول التثوين وهو رأي ظاهره يفيد التناقض : قال ثعلب : « الفراء يقول : قائم فعل دائم لفظه لفظ الاسماء لدخول دلائل الاسماء عليه ، ومعناه معنى الفعل لانه ينصب فيقال : قائم قياماً ، وضاربٌ زيداً ، فالجهة التي هو فيها اسم ، ليس هو فيها فعلاً ، والجهة التي هو فيها فعل ، ليس هو فيها اسماً » عن : مدرسة الكوفة : ٢٣٩ .

( ٦٦ ) شرح ابن عقيل : ١ / ٤٦٤ .

( ٦٧ ) الكتاب : ٢ / ١٢٦ .

( ٦٨ ) الكتاب : ١ / ١٣٥ ويؤكد اشتراط وجود الضمير الرابط

كون التلازم ههنا أوطأ درجة من التلازم الذي ظهر بين الفعل والفاعل .

( ٦٩ ) الكتاب : ١ / ٣٦٦ .

( ٧٠ ) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي

الحديث : ٥٧ .

( ٧١ ) الكتاب : ٢ / ٨٦ .

( ٧٢ ) الكتاب : ٢ / ١١٤ .

( ٧٣ ) الكتاب : ١ / ٩٩ ، ولمصطلح الاستخبار ينظر الكتاب :

١٢٩ / ٢ .

( ٧٤ ) الكتاب : ٢ / ٩٠ .

( ٧٥ ) الكتاب : ١ / ٤٢٠ - ٤٢١ . وينظر منه : ١ / ٣٨ .

٣٩

( ٧٦ ) شرح عيون الاعراب : ٥٠ .

( ٧٧ ) الكتاب : ١ / ٣٥ .

( ٧٨ ) الكتاب : ٣ / ١١٩ .

( ٧٩ ) شرح الكافية : ٢ / ٢٥٤ .

( ٨٠ ) شرح الكافية : ١ / ٢١٨ .

( ٨١ ) ظاهرة التثوين في العربية ، الاصول والوظيفية : ٢٣٧ .

( ٨٢ ) الكتاب : ٢ / ٢٢٦ .

( ٨٣ ) الكتاب : ١ / ١٧٥ .

( ٨٤ ) الكتاب : ١ / ١٧٦ - ١٧٧ .

( ٨٥ ) الكتاب : ١ / ١٨٢ .

( ٨٦ ) الكتاب : ١ / ١٩٩ . ( يعني بالباب : الصفة المشبهة

وحمل اسم الفاعل عليها ) .

( ٨٧ ) الكتاب : ١ / ١٩٢ و ٢٠٠ .

( ٨٨ ) عشرون درهماً في كتاب سيبويه : ١٢٢ .

( ٨٩ ) الكتاب : ١ / ١٨٤ .

( ٩٠ ) الكتاب : ١ / ١٨٣ .

( ٩١ ) الكتاب : ١ / ١٨٧ .

( ٩٢ ) الكتاب : ١ / ١٨٧ - ١٨٨ .

( ٩٣ ) الكتاب : ٢ / ٧٨ .

( ٩٤ ) الكتاب : ٢ / ١١٨ .

( ٩٥ ) يلاحظ في هذا الصدد أيضاً أن بناء يفعل يمثل في ذهن

سيبويه مركز البنية الفعلية في الناحية النحوية لا الصرفية فهو أقرب الى الاسم لابهامه . فهو ليس مخصصاً بزمان يعينه لاحظ أن سوف مثل ( آل ) تدفع به الى التخصيص في زعم الخليل في أقل تقدير كما تدفع ( آل ) بالاسم الى التخصيص . وهذا يعني أنها أقرب صورة لحدث الفعل منه من الفعل الماضي الذي تخصص بزمان يعينه . وكان لهذا أقرب الى اسم الفاعل الذي يعتبر عن الحدث منه الى الماضي الذي يُعنى بالزمان أولاً . وتظهر مركزية الزمان في ذهب ونحوها من الأفعال الماضية عند سيبويه كونها بمنزلة ( كان منه ذهاب ) . إذ تشير ( كان ) الى هذه المركزية بذكرها أولاً . ينظر : الكتاب : ١ / ٣٤ .

( ٩٦ ) الكتاب : ١ / ٢٣ - ٢٤ .

( ٩٧ ) المقتضب : ٤ / ٧٧ .

( ٩٨ ) عشرون درهماً في كتاب سيبويه : ١٢٤ .

( ٩٩ ) الكتاب : ٢ / ١٦١ .

( ١٠٠ ) الكتاب : ٣ / ٣٣١ .

( ١٠١ ) الكتاب : ٣ / ١١٥ .

( ١٠٢ ) الكتاب : ٣ / ١٣٠ .

( ١٠٣ ) ينظر الكتاب : ٣ / ١٢٩ .



- شرح الكافية وهو كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب / شرحها : رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي النحوي ( ٦٨٨ هـ ) / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٩٨٤ .
- ظاهرة التنوين في العربية ، الأصول والوظيفية / د . غالب فاضل المطليبي / مجلة كلية التربية بالجامعة المستنصرية / ع ٢ / ١٩٩٥ . ( عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثامن للكلية ) .
- عشرون درهماً في كتاب سيبويه / جي . آر . كارتز / ترجمة : د . عبد اللطيف الجميلي ود . حاتم صالح الضامن / مجلة المورد العراقية / ع ١ / ١٩٨٧ م .
- علم التركيب / ديفيد كرسنال / ترجمة : د . مازن الوعر / مجلة البحرين الثقافية / ع ١٠ / ١٩٩٦ .
- كتاب العين / أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ( ت ١٧٥ هـ ) / تحقيق : د . مهدي المخزومي ود . إبراهيم السامرائي / دار الرشيد للنشر / دار الخلود للطباعة والنشر / بيروت / ١٩٨١ .
- في النحو العربي ، نقد وتوجيه / د . مهدي المخزومي / المكتبة العصرية / بيروت / ط ١ / ١٩٦٤ .
- الكتاب - كتاب سيبويه / أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ( ت ١٨٥ هـ ) / تحقيق : عبد السلام محمد هارون / عالم الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت / مطابع الهيئة المصرية للكتاب / ١٩٧٥ .
- الكتاب : كتاب سيبويه ، مقدمة الكتاب / سيبويه / د . محمد كاظم البكاء / مجلة المورد العراقية / ع ١ / ١٩٩٠ م .
- اللغة العربية معناها ومبناها / د . تمام حسان / الهيئة المصرية العامة للكتاب / ١٩٧٩ .
- مختار الصحاح / محمد بن أبي بكر الرازي / دار الرسالة / الكويت / ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- المحيط في اللغة / صاحب بن عباد / تحقيق : د . محمد حسن آل ياسين / دار الرشيد للنشر / دار الحرية للطباعة / مدخل إلى دراسة الجملة العربية / د . محمد أحمد نحلة / دار النهضة العربية / بيروت / ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / د . مهدي المخزومي / مطابع دار الرائد العربي / بيروت / ط ٣ / ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- المقنضب / أبو العباس المبرد ( ت ٢٨٥ هـ ) / تحقيق : د . محمد عبد الخالق عضيمة / عالم الكتب / القاهرة
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث / د . نهاد الموسى / المؤسسة العربية للدراسات والنشر / ط ١ / ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- إحياء النحو / إبراهيم مصطفى / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر / ١٩٥٩ .
- اسرار العربية / الأنباري
- إشكاليات القراءة وآليات التأويل / د . نصر حامد أبو زيد / المركز الثقافي العربي بالمغرب / ط ٤ / ١٩٩٦ .
- الأصول في النحو / أبو بكر ابن السراج النحوي البغدادي ( ت ٣١٦ هـ ) / تحقيق : د . عبد الحسين الفتلي / مطبعة النعمان بالنجف الاشرف / ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م .
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث / د . محمد عيد / عالم الكتب / مطبعة دار نشر الثقافية بالفجالة / مصر / ١٩٧٣ .
- الانتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين / كمال الدين أو البركات الأنباري ( ٥٧٧ هـ / ومعاً ) ( الانتصاف من الانتصاف ) / محمد محيي الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية / بيروت / ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- تاج العروس من جواهر القاموس / السيد محمد المرتضى الحسيني / نشر مركز الكتب الثقافية / المطبعة الخيرية المنشأة بمصر / ط ١ / ١٣٠٦ هـ .
- الجملة العربية ، دراسة لغوية نحوية / د . محمد إبراهيم عبادة / منشأة المعارف بمصر / مطابع بورسعيد للطباعة / ١٩٨٨ .
- الخصائص / أبو الفتح ابن جني ( ت ٣٩٥ هـ ) / تحقيق : محمد علي النجار / دار الهدى للطباعة والنشر / بيروت / ط ٢ / د . ت .
- دليل الدراسات الاسلوبية / د . جوزيف ميشال شريم / المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع / بيروت / ط ١ / ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- الرد على النحاة / ابن مضاء القرطبي / تحقيق : د . شوقي ضيف / دار الفكر العربي / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر / القاهرة / ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / بهاء الدين بن عقيل الهمذاني المصري ( ٧٦٩ هـ ) / ومعاً : منحة الخليل بتحقيق شرح ابن عقيل / محمد محيي الدين عبد الحميد / مطبعة السعادة / ط ١٤ / ١٣٨٤ هـ . مطبوعة بالاقسيت / مطبعة دار أوفسيت المنبر / بغداد / ١٩٨٦ .
- شرح عيون الاغراب / أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي ( ت ٤٧٩ هـ ) / تحقيق : د . جميل حنا حداد / مطبعة المنار / الاردن / ط ١ / ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م .



الموردة .....	٣
الحوار مع الآخر . د . محمد البكاء .....	٣
بحوث ودراسات	
• المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيويو .....	٦
د . غالب المطلبي و . د . حسن عبد الغني الاسدي	
• الفكر التخطيطي لمدينة العراق القديم .....	٢١
د . حيدر عبد الرزاق و نوفل ناظم هندي	
• ولاية البصرة المغربية وامراؤها .....	٥٠
د . محمد سعيد رضا	
• لسان الدين بن الخطيب الناقد في كتاب الاحاطة .....	٦١
د . نزهة حسن	
نصوص محققة	
• الكافي في علمي العروض والقوافي : للقناني .....	٦٨
تحقيق : د . انقاذ عطا الله محسن العاني	
بيبلوغرافيا	
• اسماء الاماكن الاندلسية .....	٨٤
كاظم سعد الدين	
قراءة في نص قديم	
• حكاية الاقوال في رسالة الفقرا .....	٩٨
احمد السماوي	
نقد وتعقيب	
• مخطوطة حماسة أبي تمام بتفسير احمد بن فارس .....	١٠٦
عباس هاني الجراخ	
• اخبار التراث العربي اعداد : حسن عريبي .....	١٢٢
المحتوى .....	١٢٨



# ALMAWRID

---

QUARTERLY JOURNAL OF CULTURE AND HERITAGE

ISSUED BY

HOUSE OF GENERAL CULTURAL AFFAIRS  
MINISTRY OF CULTURE AND INFORMATION

Volume 27 — Number — 3 — 1999

---

Editor — in — Chief

Dr. MUHAMMAD AL-BAKKĀ

تصميم الغلاف  
جنان عدنان

السعر: ٢٠٠ دينار